دكة القضاء

قراءة تحليلية لما ورد في الوثائق البريطانية
حول القضاء الجعفري منذ 1902م

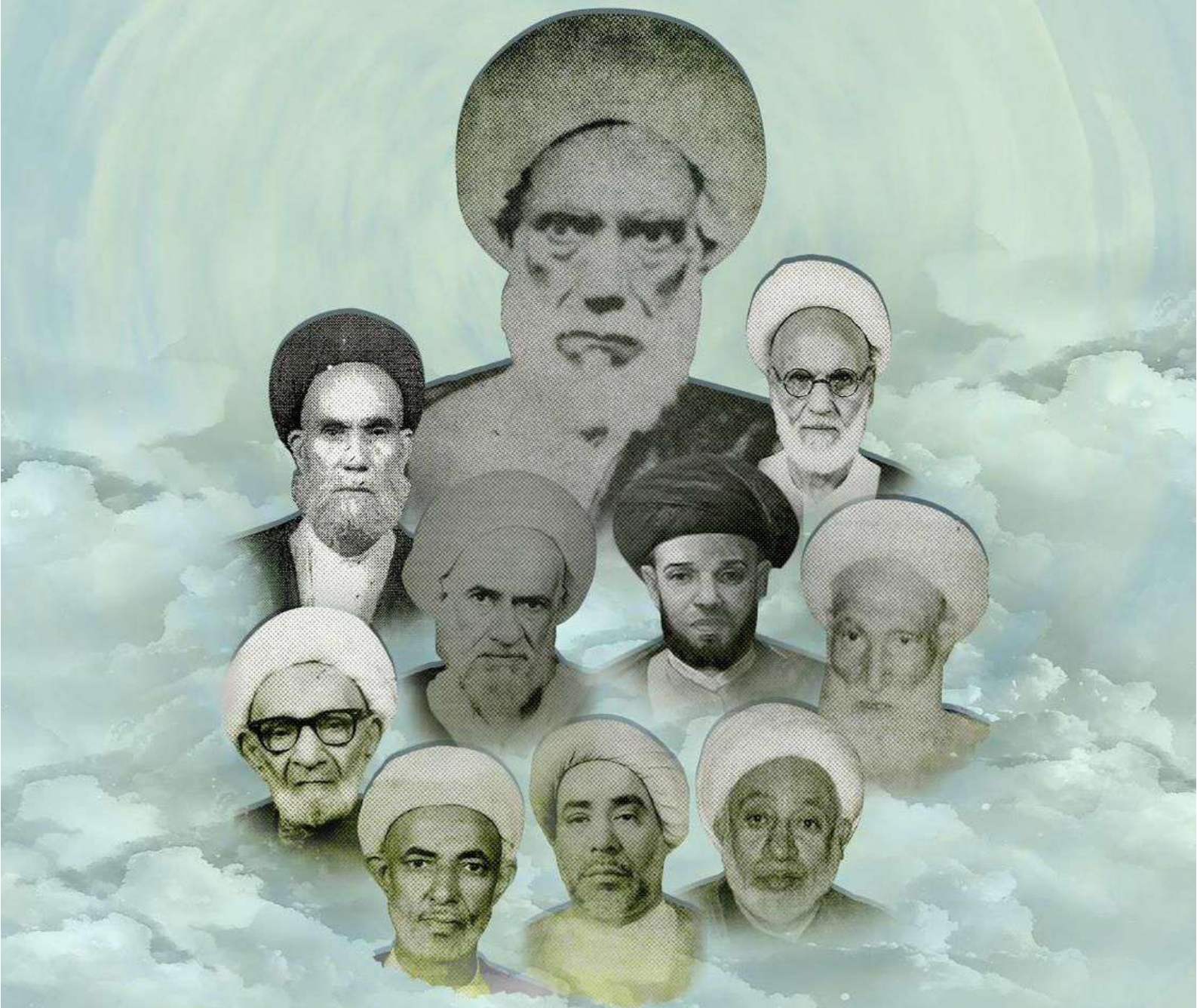

إعداد
د. محمود طرّادة

دكـــــة القضـــــاء

دكّة القضاء

- قراءة تحليليّة لما ورد في التّقارير البريطانيّة حول القضاء الجعفريّ منذ ١٩٠٢م.

- **المؤلّف**: د. محمود طرّادة

- **تصميم الغلاف**: زهراء الحوري

- **النّاشر**:

- **رقم الإيداع بالمكتبات العامّة**:

- **رقم النّاشر الدّولي**:

د. محمود طرّادة

دكـــة القضـــاء

قراءة تحليليّة لما ورد في التّقارير البريطانيّة حول القضاء الجعفريّ منذ ١٩٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

صور شخصيّات الكتاب ٩
المقدّمة ٢١
سرد الأحداث ٢٥
الشّيخ خلف في (البحرين) ٢٦
الشّيخ خلف في (العراق) ٢٩
تعيين قاضيين ٣١
وفد الزّعماء ٣٢
تجاذبات العودة ٣٥
وفد البحّارة ٣٦
جهود للعودة ٣٧
العودة (للبحرين) ٤٠
ملابسات تصريح العودة ٤٤
تسوية الأمور ٤٧
انتهاء مدّة الإقامة ٤٩
تحوّل العلاقة ٥١
أحداث ومتفرّقات ٥٣

تعيين قاضٍ ثالث ٥٧
عزل الشّيخ عبدالله ٥٨
مقترح قاضٍ عراقي ٥٩
الشّيخ باقر ثالث القضاة ٦٢
إدارة أموال القاصرين ٦٣
التّظلّم يعيد مقترح القاضي العراقي ٦٧
المرشَّحون من الحكومة العراقيّة ٧٢
تعيين الشّيخ عبدالحسين الحلّي ٧٥
عزل وتعيين واستقالة ٨٢
تعيينات ٨٣
وقفات تحليليّة ٨٦
الأسباب الرّسميّة لعزل القضاة ٨٦
تبرئة القضاة ٨٨
سنة عودة الشيخ خلف ٩٤
الخبث العنصري ٩٤
تدخّل العوام وتحشيد المسوّغات..... ٩٥
تناقض المزاعم بين التأييد والمعارضة ٩٦
تولّد الشّيخ خلف آل عصفور ٩٨

تحديد سنوات الشّيخ خلف ١٠٠
وساطة التّسامح ١٠١
عناية سماويّة بالشّيخ خلف ١٠٢
وقفات عند (حاضر البحرين) ١٠٥
تسلسل الأحداث ١٠٨
أعمار ومدد قضاة الشّرع الجعفري ١٠٩
وثيقة تعيين السّيّد عدنان آل عبدالجبّار ١١٠
رسالة الملك فيصل للشيخ حمد بن عيسى ١١١
وثيقة تعيين الشّيخ عبدالله آل طعّان والشّيخ علي بن حسن ١١٢
تصريح دخول الشيخ خلف (للبحرين) ١١٣
وثيقة تعيين الشّيخ علي بن جعفر ١١٤
وثيقة تعيين الشّيخ باقر آل عصفور ١١٥
رسالة الشّيخ حمد بن سلمان للشّيخ خلف آل عصفور ١١٦

- الشيخ عيسى بن علي آل خليفة -

- الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة -

- الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة -

- الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة -

- الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة -

- الملك فيصل الأوّل (ملك العراق) -

- الشيخ خلف بن أحمد آل عصفور -

- السيد عدنان آل عبدجبّار العدناني -

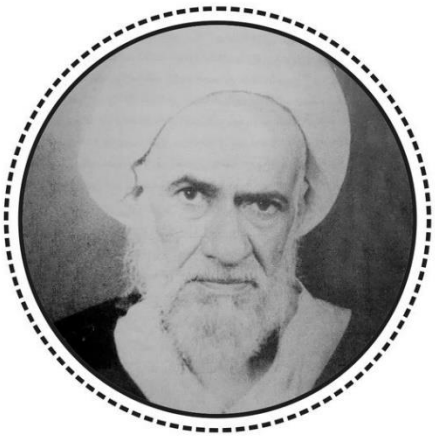

- الشيخ عبدالله بن محمد صالح آل طعان -

- الشيخ علي بن حسن التاروتي -

- الشيخ محمد علي آل حميدان -

- الشيخ باقر بن أحمد آل عصفور -

- الشيخ ضياء الدين العراقي -

- السيد محمد كاظم شريعتمداري -

- الشيخ آغا بزرك الطهراني -

- الشيخ محمد طاهر الخاقاني -

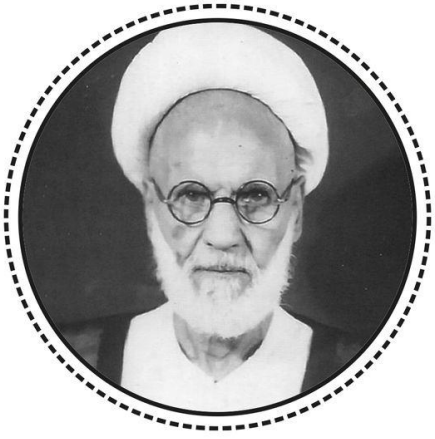

- الشيخ عبدالحسين بن قاسم الحلّي -

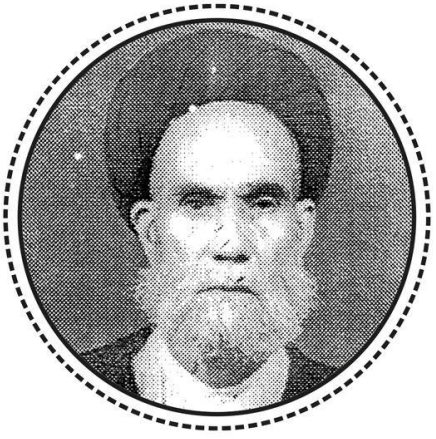

- السيد محمد أمين الصافي -

- الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك -

- الشيخ محمد علي المدني -

- السيد عباس بن محمد شبر -

- الملا حسن ابن الشيخ -

- عبدالله بن جبر الدوسري -

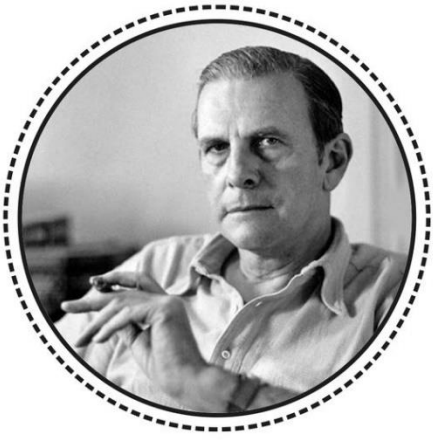

- تشالز بلجريف -

- الشيخ منصور بن محمد سلمان الستري -

- الشيخ أحمد بن خلف آل عصفور -

- الشيخ محمد سعيد المبارك -

- الشيخ محمد صالح العريبي -

- الشيخ سليمان بن محمد علي المدني -

- الشيخ عبدالأمير بن منصور الجمري -

- عبدالعزيز بن حسن القصيبي -

- يوسف بن أحمد كانو -

- الحاج عبد علي بن رجب -

- الحاج أحمد بن خميس -

- السيد سعيد بن السيد خلف -

- الحاج محسن بن أحمد التاجر -

المقدّمة

تبدأ الأحداث الّتي سوف نستعرضها في هذا الكتاب عندما كان حكم (البحرين) تحت ولاية الشّيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٢٦٤-١٣٥١هـ) : (١٨٤٨-١٩٣٢م)، والّذي تولّى الحكم سنة ١٢٨٦هـ الموافق ١٨٦٩م، ثمّ فوّض مقاليد الحكم سنة ١٣٤١هـ الموافق ١٩٢٣م لولده الشّيخ حمد بن عيسى (١٢٩١-١٣٦١هـ) : (١٨٧٢-١٩٤٢م) تحت مسمّى نائب الحاكم، وكان أخوه الشّيخ عبد الله بن عيسى (١٣٠٠-١٣٨٦هـ) : (١٨٨٣-١٩٦٦م) من أبرز شخصيّات الحكم آنذاك، وهو أوّل رئيس لأوّل مجلس بلديّ، وأوّل وزير للمعارف، وقاضٍ في محكمة المرافعة.

بعد وفاة الشّيخ حمد بن عيسى تولّى مقاليد الحكم الشّيخ سلمان بن حمد (١٣١٢-١٣٨١هـ) : (١٨٩٤-١٩٦١م)، وتلاه الشّيخ عيسى بن سلمان (١٣٥٢-١٤١٩هـ) : (١٩٣٣-١٩٩٩م)، واليوم

يتولّى جلالة الملك المعظّم حمد بن عيسى آل خليفة (١٣٦٩هـ) : (١٩٥٠م) - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم في البلاد.

مهندس الأحداث الّتي سنذكرها بين دفّتي هذا الكتاب هو السّير تشارلز دالريمبل بلجريف (١٣١٢-١٣٨٨هـ): (١٨٩٤-١٩٦٩م) مستشار حكومة (البحرين) في الفترة (١٣٤٤-١٣٧٦هـ) : (١٩٢٦-١٩٥٧م)، وقد عمل مع الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة ثمّ ابنه الشّيخ سلمان، ثمّ تعرّض لضغوطات شعبيّة أدّت إلى تقليل صلاحيّاته، فغادر بعدها (البحرين).

المراسلات الّتي تمّت دراستها هنا كانت بين مستشار حكومة (البحرين)، والمعتمد السّياسي في (البحرين) أو ما يُعرف بالباليوز، والمقيم السّياسي في (بوشهر)، وحكومة (البحرين)، وقد تمّ الاحتفاظ بها في (الهند) مركز الحكم البريطاني، ثمّ تحوّلت حيازتها للمكتبة الوطنيّة القطريّة، قمتُ بقراءة هذه المراسلات واستخلاص الأحداث الواردة فيها، لكن لا على نحو التّسليم الكلّي بكلّ ما ورد فيها من ادّعاءات ومزاعم، فعلى سبيل المثال، يمكنني قبول تاريخ

عودة الشّيخ خلف آل عصفور (للبحرين) وهو بخلاف ما ورد في (حاضر البحرين) للشّيخ إبراهيم المبارك (١٣٢٦-١٣٩٩هـ) : (١٩٠٨-١٩٧٩م)، ولكن لا يمكنني قبول التّعميمات والاتهامات الصّادرة عن طرف واحد غير محايد، وينبغي عندئذ قراءة ما وراء السّطور لتكون النّتائج أكثر أنصافًا ومتانة.

أنوّه في ختام هذه المقدّمة بأنّ بعض التّواريخ الهجريّة قد لا تكون دقيقة تمامًا، نظرًا للاختلاف المحتمل بين التّاريخ الرّسمي والتّاريخ المعتمد عند الشّيعة، ولكون أنّ جملة من التّواريخ الميلاديّة قمتُ بتحويلها للتّواريخ الهجريّة باستخدام البرامج الحاسوبيّة المعروفة، والتي تختلف من حيث الدّقّة.

هذا والحمد لله ربّ العالمين،،

الدّكتور محمود راشد إبراهيم طرّادة

٢٤ محرم ١٤٤٦هـ - ٣١ يوليو ٢٠٢٤

سرد الأحداث

تتطلّب دراسة الأحداث التاريخيّة منهجًا دقيقًا يضمن التمييز بين الحقائق الموضوعيّة والآراء الشخصيّة أو التفسيريّة، فالحقائق التاريخيّة هي تلك التي تنبني على وقائع ملموسة يمكن التحقق منها عبر مصادر موثوقة أو شهادات معتمدة، بينما الآراء هي تفسيرات أو تحليلات قد تختلف باختلاف الرؤى أو المواقف الفرديّة، وقد تكون محكومة بتوجهات شخصيّة أو فكريّة، ومن هنا، فإنّ الفصل بين هذين العنصرين يُعد أمرًا أساسيًا للحفاظ على الموضوعيّة والصّدق في نقل الأحداث وتفسيرها، فالحقائق تشكّل الأساس الذي يُبنى عليه الفهم السليم للتاريخ، بينما الآراء تقدّم أبعادًا إضافيّة قد تعزّز من فهمنا للأحداث أو تفتح أمامنا آفاقًا جديدة للتفسير.

وبناءً على هذه الرؤية، يأتي هذا السرد للأحداث المتعلّقة بالقضاء الشرعي الجعفري في (البحرين)، مستندًا إلى الوثائق البريطانيّة وبعض التراجم والمصادر التاريخيّة التي تمّ توثيقها في

السياق، وقد التزم المؤلف بالحفاظ على النصوص والعبارات الأصليّة بقدر الممكن، وتمّ ترتيب هذه الأحداث وفق التسلسل الزمني الممكن، مع مراعاة توفير فهم شامل ووافي للمجريات التي شهدتها (البحرين) في تلك الفترة، وبذلك تسهم هذه الدراسة في تقديم صورة دقيقة للأحداث كما وقعت، مع مراعاة تقديم أبعاد جديدة في إثراء الفهم التاريخي للقارئ.

الشيخ خلف في (البحرين)

عاد الشّيخ خلف ابن الشّيخ أحمد آل عصفور (١٢٨٥-١٣٥٥هـ) : (١٨٦٨-١٩٣٦م) إلى (البحرين) من (بوشهر) عام ١٣٢٠هـ الموافق ١٩٠٢م، بعد أن نال حسن النيّة من أحد أعيان (البحرين) وهو السّيّد علي السّيّد شرف، فمكث ثماني سنوات في (البحرين) دون أن يقبل تولّي القضاء الشّرعي كوظيفة رسميّة، في حين أنّه كان يزاوله بشكل غير رسميّ من منطلق واجباته الدّينيّة، وكان للسّيّد علي السّيّد شرف بعد ذلك دور فعّال في تعيين الشّيخ

خلف قاضيًا للمذهب الشّيعي عن طريق الشّيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم (البحرين).

زاول الشّيخ خلف آل عصفور القضاء مدّة ثمّ عُزل بسبب "سوء التّصرّف" من وجهة نظر الحكومة، فمكث بعد عزله مدّة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات، عُيّن خلالها ابن عمّه الشّيخ سلمان بن أحمد بن سلمان آل عصفور قاضيًا (١٣٠٥-١٣٣٩هـ) : (١٨٨٨-١٩٢١م)، إلّا أنّني لم أعثر على ذكر له في الوثائق البريطانيّة لا من قريب ولا من بعيد، وإنّما جاء ذلك في (حاضر البحرين)، الّذي يشير إلى أنّ الشّيخ خلف آل عصفور أقام في هذه الفترة في (العراق)، والظّاهر أنّه لم يهاجر بقصد الإقامة ولم يكن مجبرًا على ذلك.

لم تهدأ الرّجفة والأوضاع في (البحرين) إلّا عندما عُيّن الشّيخ خلف آل عصفور مرّة أخرى قاضيًا للمذهب الشّيعي، وكان لكلّ من: عبدالعزيز بن حسن القصيبي (١٢٩٣-١٣٧٢هـ) : (١٨٧٦-١٩٥٣م)، ويوسف بن أحمد كانو (١٢٨٥-١٣٦٤) : (١٨٦٨-

١٩٤٥م)، والحاج عبدعلي بن رجب (حدود ١٢٧٦-١٣٥٩هـ) : (١٨٦٠-١٩٤٠م) دور الوساطة في إنفاذ هذا القرار، فتولّى الشّيخ خلف آل عصفور القضاء مستمرًّا في استقلاليّته القضائيّة وبوتيرة أعلى لمدّة خمس سنوات، فاعتبروا أن سوء تصرّفاته قد تضاعفت بدلًا من تغيّرها للأفضل، فوضع هذا الحال حدًّا لصبر بعض خصومه، فقاموا بتحريض الوجهاء الّذين قدّموا بدورهم عريضة إلى حكومة (البحرين)، وفي الوقت ذاته تمّ تقديم عرائض أخرى تطالب بتعيين السّيّد عدنان بن علوي آل عبد الجبّار (١٣٠٢-١٣٤٧هـ) : (١٨٨٣-١٩٢٨م) قاضيًا، فاستحسنت حكومة (البحرين) ذلك فتمّ تعيينه في ٢٣ رجب ١٣٤٥هـ الموافق ٢٦ يناير ١٩٢٧م بمعيّة الشّيخ خلف، ثمّ تمّ إعفاء الشّيخ خلف من منصبه، بينما عُهدت إلى السّيّد عدنان إدارة الأوقاف الجعفريّة في مجلسه في (المنامة)، حيث يجلس أيام الاثنين والثّلاثاء والأربعاء والخميس، وكان ابتداؤه يوم الاثنين ٩ صفر ١٣٤٦هـ الموافق ٧ أغسطس ١٩٢٧م.

الشيخ خلف في (العراق)

بعد إقالة الشّيخ خلف من منصبه، بذل محبّوه كلّ ما في وسعهم لتهدئة الأمور، والضّغط على الجهات الرّسميّة لإعادة الشّيخ خلف إلى منصبه الرّسميّ الّذي هو جدير به، فحدثت الاضطرابات في مدينة (المنامة)، وامتنع التّجّار عن أعمالهم، وأوقفوا تعاملاتهم، وأغلقوا دكاكينهم في وضح النّهار مرّتين أو ثلاث مرّات، ممّا دفع حكومة (البحرين) أن تطلب من الشّيخ خلف أن يغادر إلى الأماكن المقدسة في (العراق)، فغادر مكرهًا في ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق مايو ١٩٢٧م، ظنًّا منهم أنّ ذلك سيكون سبيلًا لتهدئة الأمور.

وبعد مضي ١٦ شهرًا على هجرته، التقى الشّيخ خلف بالملك فيصل الأوّل (١٣٠٠-١٣٥٢هـ) : (١٨٨٣-١٩٣٣م) حاكم (العراق)، وطلب منه الوساطة والكتابة إلى الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة نائب الحاكم، ففعل ذلك بتاريخ ٧ صفر ١٣٤٧هـ الموافق ٢٤ يوليو ١٩٢٨م، فأرسل الشّيخ حمد بن عيسى إلى المعتمد السّياسي

رسالة أبلغه فيها أنّه تلقّى مؤخرًا رسالتين، الأولى من الشّيخ خلف آل عصفور وأطلعها معاون مستشار الحكومة، والثّانية من الملك فيصل الأوّل، يطلب فيها السّماح بعودة الشّيخ خلف إلى (البحرين)، فردّ المعتمد السّياسي بأنّ عودة الشّيخ خلف سوف تُسبّب مشاكل للسّيّد عدنان الّذي يبذل قصارى جهده لتحقيق العدالة للشّيعة، ومن المرجّح أنّ عودة الشّيخ خلف ستؤدّي إلى انقسامات واضطرابات، ولذلك سيكون من الأفضل له أن يبقى في (العراق) نظرًا لسجلّه المزعج، وحتّى ينعم أهل (البحرين) بالسّلام، وطلب المعتمد السّياسي من الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة كتابة ردٍّ دبلوماسيّ مهذّب للملك فيصل الأوّل.

بعد بضعة أشهر توفّي فجأة السّيّد عدنان بن علوي آل عبدالجبّار وذلك فجر يوم الخميس ٢١ جمادى الآخرة ١٣٤٧هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٢٨م، "على أثر حدوث اضطراب في أمره

وقلقلات في شأنه"، كما يقول الشّيخ إبراهيم المبارك، وهي عبارة غريبة مبهمة، تثير الرّيبة حول سبب وفاة السّيّد رحمه الله.

عاد الشّيخ خلف آل عصفور مرّة أخرى يطلب السّماح له بالعودة (للبحرين) من خلال المعتمد السّياسي بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٤٨هـ الموافق ٨ يناير ١٩٢٩م، والذي أجابه قائلًا: "إنّ الشّيخ رفض الإذن"، ويقصد به الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وسيتضح قريبًا سبب إلحاح الشّيخ خلف في طلب العودة (للبحرين).

تعيين قاضيين

بقي منصب القضاء الرّسمي شاغرًا مدّة سبعة أسابيع تقريبًا، ممّا دفع الشّيخ محمّد علي المدني (حدود ١٣١٠-١٢٦٤هـ) : (١٨٩٢-١٩٤٤م) إلى تسيير بعض أمور القضاء لأنّه كان كاتبًا لدى أستاذه السّيّد عدنان ومطّلعًا على كثير من التّفاصيل، فعُيّن الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح آل طعّان قاضيًا في (المنامة) (١٣٢١-١٣٨١هـ) : (١٩٠٣-١٩٦١م)، وعُيّن الشّيخ علي بن حسن آل موسى (حدود

١٢٥٧-١٣٦٢هـ) : (١٨١٢-١٩٤٣م) قاضيًا في (السّنابس)، وذلك بتاريخ ١٣ شعبان ١٣٤٧هـ الموافق ٢٤ يناير ١٩٢٩م، القاضي الأوّل كان شابًا قادمًا حديثًا من (العراق) ويتمتّع بشعبيّة واسعة، أمّا القاضي الثّاني فقد كان طاعنًا في السّنّ وقاضيًا في (تاروت) ولديه اتّصال وثيق (بالبحرين)، تزوّج منها زوجة من (باربار) وأخرى من (السّنابس) كما في ترجمته.

وفد الزعماء

في ٦ مايو ١٩٢٩م الموافق ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٧هـ جاء وفد يتألّف من عشرين من الزّعماء لزيارة المعتمد السّياسي، وهم يحملون معهم سلسلة من المظالم، وبعد إجراء بعض المحادثات، أعطوا المعتمد السّياسي قائمة بستّ مظالم رئيسة كانت على النّحو التّالي:

١- عودة الشّيخ خلف آل عصفور، وقالوا صحيح أنّه تمّ تعيين قاضٍ آخر، لكنّهم لا يريدون الشّيخ خلف قاضيًا بل مجرّد إمام للصّلاة.

٢- أن يكون للمجلس العرفي ثلاثة أعضاء من القرى.

٣- أن تكون نظارة الأوقاف من قبل لجنة خاصّة بهم من أبناء القرى وليس من المدن العاملين فيها، وقالوا إنّه ليس لديهم أيّ اعتراض على الإدارة الحاليّة، لكن إذا تمّ تشكيل لجنة يكون لهم صوت فيها.

٤- أن تكون المدرسة الّتي في سوق الخميس تحت نظارة أهل القرى، حيث أنّ جميع التّلاميذ كانوا من سكّان القرى، وقالوا إنّهم سيرفعون عدد الأولاد من ٤٠ إلى ١٥٠ إذا تمّ ذلك.

٥- أن تكون النّورة والجصّ للجميع وليس احتكارًا.

٦- تعيين الشّيخ علي بن حسن إمامًا في مسجد الجمعة، الّذي يعتبرونه مؤهلاً من النّاحية الدّينيّة أكثر من الإمام الحالي.

أخبرهم المعتمد السّياسي بوضوح أنّه يجب عليه التّحدّث إلى المقيم السّياسي قبل أن يتمكّن من الإدلاء بأيّ رأي حول عودة الشّيخ

خلف، كما يجب عليه أن يفكّر في هذه الأمور قبل تقديم أيّ اقتراحات إليه، فالمقيم السّياسي يعتقد بأنّه لا يوجد ضرر دينيّ ناجم عن غياب الشّيخ خلف، أمّا بالنّسبة إلى المجلس العرفي، فقد ردّ المعتمد السّياسي بأنّه سيكون من المفيد تعيين واحد أو اثنين ممّن ذكروا، على أن يكونوا مؤهّلين لذلك، وفيما يتعلّق بالوقف، فقد ردّ المعتمد السّياسي بأنّ الوقف سيكون دائرة حكوميّة كما هو الحال في (مصر والعراق وسوريا)، ولكنّ المقيم السّياسي لا يرى طريقًا للقيام بذلك في الوقت الحاضر، فالشّيء التّالي الأفضل هو أن يكون هناك مجلس لشيعة المدن والقرى، وهو ما يُعلم أنّه يتمّ ترتيبه في الوقت الحالي، وفيما يتعلّق بالنّورة والجصّ، ردّ المعتمد السّياسي بأنّه يعتقد أنّ المقيم السّياسي قد وضع الأمر بعين الاعتبار، وليس لديه أدنى شكّ في أنّه سيتمّ التّوصّل إلى قرار عادل، فطبيعة الاحتكار أو تقييد التّجارة عادة ما يكون له تأثير سلبي على ازدهار الدّولة، ويجب استنكاره، وأمّا فيما يتعلّق بطلبهم الأخير، فقد أشار المعتمد السّياسي بأنّ الحكومة قامت بتعيين

الشّيخ علي بن حسن آل موسى قاضيًا رسميًّا، وجاري اتّخاذ بعض التّرتيبات له ليحصل على مكان للصّلاة فيه يوم الجمعة.

تجاذبات العودة

لمّا ذاعت الأخبار عن وجود تحرّك لإعادة الشّيخ خلف انتفضت بعض الأيدي، فتمّ رفع قضية في محكمة (البحرين) من قبل أحد الرّعايا البحرينيين ضد الشّيخ خلف آل عصفور، فقام مستشار الحكومة بإحالة الأمر إلى المعتمد السّياسي بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٣٤٧هـ الموافق ١٥ مايو ١٩٢٩م، وبرّر ذلك بأنّ المذكور هو القاضي الشّيعي السّابق في (البحرين)، الذي ولد في (بوشهر) - بحسب زعمه-، وهو كما يظنّ المستشار مسجل كمواطن أجنبي، وأنّه نظرًا لاحتمال عودة الشّيخ خلف آل عصفور، يفكّر عدد كبير من الأشخاص في رفع دعاوى ضدّه، ولم تفتح محكمة (البحرين) القضيّة ولم تفرض رسومًا على المحكمة.

ردّ المعتمد السّياسي على مستشار الحكومة بأنّ الشّيخ خلف من الرّعايا الفارسيين لكنّه لم يكن مسجلاً كمواطن أجنبي، والحقّ أنّ الشّيخ خلف من مواليد (البحرين) كما سنناقشه لاحقًا.

وفد البحّارة

في ذي الحجّة ١٣٤٧هـ الموافق مايو ١٩٢٩م طلب وفد مكوّن من ألفين من البحّارة مقابلة المعتمد السّياسي بهدف الحثّ على عدم السّماح للشّيخ خلف بالعودة، وذلك بزعامة الحاجّ أحمد بن خميس (حدود ١٢٧٦-١٣٥٩) : (١٨٦٠-١٩٤٠م) من (السّنابس)، فقال لهم المعتمد السّياسي إنّه سيستقبل عشرين منهم، ولمّا جاءوا عبّروا عن وجهة نظر معاكسة تمامًا لما قالوا، وحثوا على السّماح للشّيخ خلف بالعودة، وعندما سُئل الحاجّ أحمد بن خميس في ختام المقابلة عن سبب إحضار هؤلاء الرّجال ليقولوا عكس ما كان يظهرونه، تذرّع بأنّه هو نفسه كان كذلك من قبل، يعارض عودة الشّيخ خلف، لكن كان عليه أن يأتي معهم لأنّهم جماعته وما إلى ذلك.

هذا التّصرّف أزعج المعتمد السّياسي حتّى أعتقد أنّه لا بدّ أن يكون الحاجّ أحمد معوّقًا عقليًّا أو خبيثًا كما كتب ذلك في مراسلاته، وأوصى بأنّه إذا طلب إجراء مقابلة مرّة أخرى وقد يفعل ذلك، لابّد أن يُمنع ويُقال له أنّه غير مرغوب في رؤيته، والظّاهر أنّ الحاجّ أحمد بن خميس خدع المعتمد السّياسي لأنّه يعلم أنّه لن يتمّ سماعهم إلّا بهذه الطّريقة.

جهود للعودة

في ١٠ شعبان ١٣٤٩هـ الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٣٠م، تقدّم الشّيخ خلف آل عصفور من محلّة (التّلّ)، مقرّ إقامته في (الكاظمين)، تقدّم بالتماس بخصوص ممتلكاته في (البحرين) إلى المفوّض السّامي (للعراق)، وذكر أنّه قرّر الإقامة في (الكاظمين) منذ ٤ سنوات، وكان لديه في السّابق وكيل في (البحرين) تبيّن أنّه غير أمين، ولذلك أعفى الشّيخ خلف هذا الوكيل مؤخرًا وعيّن وكيلًا آخر لرعاية ممتلكاته، ويطلب الشّيخ خلف من المعتمد السّياسي في (البحرين) عدم تمكين

الوكيل الأوّل ومنعه من التّعدّي على ممتلكاته، ويطلب كذلك تمكين وكيله المعيّن مؤخرًا وفقًا لخطاب التّعيين الذي أرسله إليه، وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، يطلب الملتمِس المساعدة في السّفر إلى (البحرين) لمدّة ثلاثة أشهر لبيع ممتلكاته وتسوية حساباته.

وفي ٩ رمضان ١٣٤٩هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٣١م استدعى المعتمد السّياسي الحاج عبدعلي بن رجب لبيت الدّولة للمذاكرة حول تعيينه وكيلًا على أملاك الشّيخ خلف آل عصفور، فأظهر رفضه وامتناعه، وقد أبلغ الشّيخ خلف بذلك عن طريق رسالة وبرقيّة بحسب ما أفاده المعتمد السّياسي.

يخشى الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة من عودة الشّيخ خلف الّتي قد تحدث تحرّكات وتشويشات كالّتي حدثت في وقت سابق، فهو غير مستعدٍّ للموافقة على عودته في الوقت الحاضر، وإذا كان المقصود ضبط أملاكه فمن الممكن أن يعيّن له وكيلًا كغيره، بينما كان

مستشار الحكومة يميل إلى السّماح له بالمجيء مدّة محدودة، فهذا لن يحقّق ضررًا بحسب اعتقاده.

لقد قام الشّيخ خلف بتعيين الحاجّ إبراهيم وكيلاً له، وتمّ الاعتراف بهذا الشّخص من قبل حكومة (البحرين)، وقام بإدارة ممتلكات كبيرة للشّيخ خلف في (البحرين)، والّتي تضمّ أراضٍ وبيوت وغواصين وقوارب، إلّا أنّ الإيجارات لم تصل إليه منذ بعض الوقت، فكتب الشّيخ خلف إلى الحاجّ عبد علي بن رجب يطلب مساعدته في الحصول على إذن بالعودة إلى (البحرين)، والظّاهر أنّ الحاجّ عبد علي بن رجب كتب رسالة دبلوماسيّة إلى الشّيخ خلف يعبّر فيها عن حسن نيّته، ودعا الشّيخ حمد ومستشار الحكومة إلى ضرورة إبقاء الشّيخ خلف خارج (البحرين)، وفي وقت لاحق أرسل الشّيخ خلف برقية يطلب فيها مساعدة الحاجّ عبد علي في العودة إلى (البحرين)، ثمّ أرسل برقيّة أخرى بتعيين الحاجّ عبدعلي وكيلاً له، وأعقبها خطابًا يتضمّن وكالة عاديّة، ولكنّ نجل الحاجّ عبدعلي رفع

دعاوى ضدّ الشّيخ خلف، فيما يتعلق بديون الغوص، وقد تقدّم إلى المحكمة بشأن هذا الموضوع، واستدعت المحكمة الحاجّ عبدعلي والحاجّ إبراهيم، اللذين كانت لهما وكالة، وأُحيل الأمر إلى الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح القاضي الشّيعي بغرض تحديد أيّهما الوكيل حقًّا، فكتب رسالة إلى المحكمة ذكر فيها أنّه بما أنّ وكالة الحاجّ إبراهيم لم تُلغى، فقد ظلّ وكيل الشّيخ خلف، وأنّ وكالة الحاجّ عبدعلي باطلة.

العودة (للبحرين)

أصدرت مفوضيّة بغداد شهادة الطّوارئ رقم: ٥١ مؤرخة في ١٤ شوّال ١٣٤٩هـ الموافق ٤ مارس١٩٣١م لتمكين الشّيخ خلف من العودة إلى (البحرين) دون انتظار ردّ رسميّ من الحكومة، تتضمّن الشّهادة المعلومات الآتية:

- إنّ حامل الشّهادة شخص محميّ بريطاني.
- مواليد (البحرين) سنة ١٨٦٤م (١٢٦٢هـ).

- إنّه لا يوجد سبب للشّكّ في بيانه.
- إنّه برفقة زوجته عفيفة.
- المغادرة ستكون من (البصرة) إلى (البحرين).
- وقّعت الشّهادة بتاريخ ٤ مارس ١٩٣١م.
- ختم الخروج من (العراق) على شهادة الطّوارئ كان بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣١م (٢٣ شوّال ١٣٤٩هـ).

عاد الشّيخ خلف آل عصفور إلى (البحرين) تاريخ ٢٨ شوّال ١٣٤٩هـ الموافق ١٧ مارس ١٩٣١م، وعلى نحو عاجل أرسل المعتمد السّياسي رسالة إلى المقيم السّياسي يخبره بوصول الشّيخ خلف، الّذي أبدى امتعاضًا شديدًا من هذا النّبأ، وبدا ذلك واضحًا في خطابه الّذي أرسله إلى المقيم السّياسي في (بوشهر) بتاريخ ٢٩ شوّال ١٣٤٩هـ الموافق ١٨ مارس ١٩٣١م حيث قال: "لا أستطيع أن أفهم لماذا أصدرت (بغداد) تصريح المرور دون انتظار الرّدّ، لأن القضيّة معروفة لهم، وبما أنّهم قد رأوا من التماسه أنّه كان هناك عائقًا

يحول دون عودته، لم يكن عليهم اتخاذ أيّ إجراء دون تلقّي رد، لقد جعل تصرّفهم كلًّا من الشّيخ والوكالة يبدوان حمقاء للغاية".

ونظرًا لكون الشّيخ خلف شخصيّة مزعجة عندهم، وعودته غير المتوقعة قد تؤدّي إلى مشاكل خطيرة، فقد تمّ اتّخاذ الإجراءات الأمنيّة اللازمة، وأُرسلت له رسالة يُطلب منه فيها تشريف بيت الدّولة السّاعة الرّابعة صباحًا، والظاهر أنّه بتوقيت غرينيتش الّذي يعادل السّاعة السّابعة صباحًا بتوقيت مملكة البحرين حاليًّا، فحضر الشّيخ خلف في ١ ذي القعدة ١٣٤٩هـ الموافق ٢٠ مارس ١٩٣١م، وأخبره المعتمد السّياسي بأنّه على الرّغم من تغاضي الحكومة عن جريمته بالعودة دون موافقة، ونظرًا لمركزه الشّرعيّ، فقد قرّروا التّغاضي عن ذلك، وأنّهم لم تكن لديهم الرّغبة في التّسبّب في الإضرار بممتلكاته، وهم على استعداد للسّماح له بالبقاء لمدّة تصل إلى ثلاثة أشهر لتسوية شؤونه، إلّا أنّه إذا حدث أيّ اضطراب نتيجة عودته سيُطلب منه الرّجوع إلى (العراق) في أوّل باخرة.

من جهته أنكر الشّيخ خلف كلّ نيّة أو رغبة في التّسبّب في أيّ توتّر، وقال إنّ كلّ ما يرغب في فعله هو تسوية شؤونه والعودة في غضون ستّة أسابيع أو شهرين، وأنّه لا ينوي حاليًّا البقاء أكثر من ذلك، وأنّه سيعود فورًا إلى (الكاظيمين)، أمّا بالنّسبة لإمامة الجمعة فقد أشار المعتمد السّياسي إلى أنّ هذا من اختصاص قضاة المحكمة المعنيّين، وأنه لو أقام الجمعة فسوف يواجه العديد من العراقيل.

في ٢١ مارس ١٩٣١م الموافق ٢ ذي القعدة ١٣٤٩هـ أرسل المعتمد السّياسي رسالة إلى الشّيخ حمد بن عيسى لخّص فيها ما تمّ الاتّفاق عليه مع الشّيخ خلف آل عصفور، وأنّ تأكيدات الشّيخ خلف بهذا الخصوص كانت مرضية، وأنّه -أي المعتمد السّياسي- يأمل أن يفي الشّيخ خلف بها، وأن لا يتسرّع لوجود الإجراءات المشدّدة والاستعدادت اللازمة.

ملابسات تصريح العودة

طلب المعتمد السّياسي من المقيم السّياسي لفت انتباه المفوّض السّامي في (بغداد) إلى ما حدث بخصوص عودة الشّيخ خلف، وتقديم التّوضيحات المتعلّقة بتصريح العودة، فردّت المفوّضية في (بغداد) على المقيم السّياسي بأنّه في بداية يناير ١٩٣١م (شعبان ١٣٤٩هـ)، قدّم الشّيخ خلف إلى اللجنة العليا التماسًا، مرفقًا بترجمته، يطلب مساعدته إمّا لتعيين وكيل جديد لرعاية ممتلكاته في (البحرين) أو التّوجّه إلى (البحرين) من أجل بيع تلك الممتلكات وتسوية الأمور، وقد تمّ إرسال العريضة إلى المعتمد السّياسي في (البحرين) بموجب موافقة سكرتاريّة المفوضيّة بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٤٩هـ الموافق ٨ يناير ١٩٣١م، لاتخاذ أيّ إجراء، إن وجد، حسبما يراه مناسبًا لاتخاذه.

وفي نهاية فبراير (شوّال)، تقدم الشّيخ خلف بطلب للحصول على تسهيلات جواز السّفر للتوجّه إلى (البحرين)، وتمّ تقديمه إلى

القنصل، وموصى به بشدّة للمساعي الحميدة من قبل شخصية محلّيّة بارزة تتمتع بسمعة ومكانة استثنائيّة، وكان قد تشفّع فيه بعض أعيان آل الصّدر وآل ياسين وآل معين كما أخبرني بذلك الشّيخ أحمد بن خلف آل عصفور.

وبما أنّ الشّيخ خلف بدا أنّه بحريني بالولادة، وبالتّالي يحقّ له ظاهرًا التّوجّه إلى (البحرين)، ومع الاستفسارات ومراجعة السّجلّات لم تسفر النّتيجة عن أيّ شيء يمنع الموافقة على تصريحه بالسّفر، فأصدر السّكرتير القنصلي شهادة الطّوارئ المؤرّخة في ٤ مارس (١٤ شوّال)، وكذلك، بناءً على طلب الوجهاء المحلّيّين المذكورين.

بعد ذلك تلقى سكرتير قنصلية المفوضيّة من المعتمد السّياسي (بالبحرين) خطابًا تاريخه ٢٤ شوّال ١٣٤٩هـ الموافق ١٤ مارس ١٩٣١م، حيث ورد بالإشارة إلى العريضة المرفقة، أنّه نظرًا للاضطرابات الّتي صاحبت وجود الشّيخ خلف في (البحرين)، فإنّ

حاكم (البحرين) لم يكن مستعدًّا للموافقة على عودته، وبعد أن تأكّدت القنصليّة في (البصرة) من أنّ الشّيخ خلف قد غادر (بغداد) مؤخّرًا في طريقه إلى (البحرين)، أرسل السّكرتير القنصلي الخاص برقيّة على الفور إلى قنصل صاحب الجلالة في (البصرة)، ولكن ثبت أنّ الوقت قد فات لإيقاف الشّيخ خلف.

عند استلام كتاب المعتمد السّياسي تمّ إجراء بحث إضافي في أرشيفات المفوّضيّة السّامية، ممّا أدّى إلى اكتشاف مراسلات سابقة تتعلّق بالاعتراضات على عودة الشّيخ خلف إلى (البحرين)، والّتي تمّت في جمادى الآخرة ١٣٤٧هـ الموافق نوفمبر ١٩٢٨م، وكان السّكرتير القنصلي في إجازة في الوقت نفسه، وعندما أصدر تأشيرة الطّوارئ قال إنّه لم ير هذه المراسلات وليس لديه أيّ سبب للاعتقاد بأنّ وجود الشّيخ خلف في (البحرين) أمر مرفوض بأيّ حال من الأحوال، كما أنّه لم يتوقّع ردًّا من المعتمد السّياسي (بالبحرين) فيما يتعلّق بطلب الشّيخ خلف، لأنّ الالتماس يبدو أنّه ليس أكثر من

طلب مساعدة للتّوجّه إلى (البحرين)، يعني المساعدة ذات الطّبيعة العامّة فقط، ولم يتمّ تقديم الطّلب المحدّد للحصول على تسهيلات جواز السّفر إلّا بعد مرور بضعة أسابيع.

ونتيجة لهذا الأمر قدّمت المفوضيّة السّامية في (العراق) اعتذارها لحكومة (البحرين)، الّتي خشيت من أن تمنع الشّيخ خلف من النّزول إلى (البحرين) فتتضاعف شعبيّته وتحدث الاضطرابات والفوضى، فاضطرّوا للرّضوخ لهذا الأمر.

تسوية الأمور

في ١١ ذي القعدة ١٣٤٩هـ الموافق ٢٥ مارس ١٩٣١م أرسل مستشار الحكومة رسالة للشّيخ خلف أخبره بأنّه بحسب أمر الحكومة وافق المعتمد السّياسي في أثناء مدة الإقامة في (البحرين) أن يكون سكن الشّيخ خلف في (المنامة) فقط، أمّا بالنّسبة لإقامة صلاة الجمعة، فهذه المسألة من واجبات القضاة الرّسميّين المعيّنين من

الحكومة، والشّيخ خلف ليس مرخوصًا في إقامة صلاة الجمعة سواء في (المنامة) أو أيّ محلّ في (البحرين).

واصل الشّيخ خلف تواجده في (البحرين) لحلحلة الكثير من الأمور العالقة، منها أنّه أثبت أنّ مولده كان في (البحرين) وإنّما هاجر بعد ذلك مع والده لتأدية دوره الدّينيّ في (دالكي)، وإنّه ينحدر من أسرة آل عصفور الّتي لا يخفى على أحد انتساب أعيانها إلى (البحرين)، وعلى هذا الأساس منحته الحكومة البحرينيّة الجنسيّة البحرينيّة، وفي ١١ ذي القعدة ١٣٤٩ هـ الموافق ٢٩ مارس ١٩٣١م أرسل مستشار الحكومة إلى المعتمد السّياسي خطابًا يسأله عن إمكانيّة الاستماع للقضايا المرفوعة ضدّ الشّيخ خلف والّتي أحيلت للمحكمة المشتركة، علمًا بأنّ الشّيخ خلف، القاضي الشّيعي السّابق، هو من رعايا (البحرين) حاليًّا، حيث كان يعامل في السّابق على أنّه من الرّعايا الفارسيّين، فردّ المعتمد السّياسي: "كنتُ أفضّل أن يتمّ النّظر في هذه القضايا في محكمتكم، لكن يجب على الشّيخ خلف أن يدرك

أن قبوله للجنسيّة البحرينيّة هو أمر نهائي"، وعلى هذا الأساس أحال مستشار الحكومة دعوى منصور بن عبد علي (١٨٩٧-١٩٦٧م) ضدّ الشّيخ خلف للمحاكمة في محكمة (البحرين)، وذلك في صفر ١٣٥٠هـ الموافق يونيو ١٩٣١م اعتمادًا على قبول الشيخ خلف للجنسيّة البحرينية.

استطاع الشّيخ خلف آل عصفور تسوية الكثير من الأمور وإثبات قضيّته، أي براءته وبراءة صديقه من الكلام الفاضح، وأنّه غير مذنب ولا يستحقّ عقوبة النّفي من موطنه الأصلي، وقد تحقّق ذلك بفضل تعاون الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة.

انتهاء مدة الإقامة

بعد أن انتهت الثّلاثة الأشهر مدّة الأقامة، تحديدًا في ٢٦ محرّم ١٣٥٠ هـ الموافق ١٢ يونيو ١٩٣١م أرسل مستشار الحكومة رسالة للشّيخ خلف يستفسر فيها عن وضعه بعد انتهاء المدّة المقرّرة، فأجابه

الشّيخ برسالة شكره فيها على ما قدّمه بحيث استطاع أن يثبت أنّه غير مذنب.

الرّسالة الّتي وجّهها مستشار الحكومة للشّيخ خلف كانت تحمل تلميحًا واضحًا وهو طلب الإفصاح عن موعد المغادرة، والشّيخ خلف كان يرى أنّ من حقّه البقاء، وأنّ الّذي ينبغي عليه أن يغادر هو المستشار نفسه، وكيف يغادر المرء من موطنه ويترك أهله وأملاكه؟ وعليه أن يغادر بلده ويتحمّل وعثاء السّفر مع ما يعانيه من شيخوخة ومرض وهزال، ويتكبّد مصاريف السّفر الّذي قرّره غيره، ثمّ يعرّض ممتلكاته للإضاعة، ولهذا طلب الشّيخ خلف من مستشار الحكومة أن يطلب من الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة أن يعيّن له وكيلًا أمينًا على أملاكه وتحت إشرافه ومراقبته، وأن يدفع نفقات سفره ونفقات سفر عائلته بما لا يقلّ عن ألفي روبيّة، وبعدها سيسافر الشّيخ خلف في أقرب باخرة، أو يتمّ السّماح له بالعيش في منزله من

دون أيّ قيود، لأنّ هذه القيود ليست من مصلحة مستشار الحكومة نفسه، ولا تتناسب أصلًا مع كرامة الشّيخ خلف.

اطّلع المعتمد السّياسي على رسالة الشّيخ خلف ووصلته رسالة الاستهزاء الّتي أراد إيصالها الشّيخ خلف، فقال بأنّها وثيقة وقحة تدلّ على أن الفهد لا يغيّر بقعه، فليس من شأن الحاكم توفير وكلاء للأشخاص الّذين لديهم قضايا في محاكم (البحرين)، وخاصة للأشخاص الّذين خلقوا الكثير من المشاكل في الماضي، وطلبه ألفي روبية كإغراء لمغادرة (البحرين)، لا يمكن اعتبارها إلّا دعابة مضلّلة، على حدّ تعبير المستشار.

تحوّل العلاقة

وبعد أن استقرّ الشّيخ خلف آل عصفور في موطنه تحوّلت العلاقة مع حكومة (البحرين) إلى علاقة إيجابيّة، ما يدلّ على ذلك الخطاب الّذي أرسله الشّيخ خلف للمستشار في ٧ رمضان ١٣٥٢هـ الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٣٣م يطلب العذر في عدم تقديم التّهنئة

بميلاد المسيح (عليه السّلام)، وذلك لضعف الحال والابتلاء بعلة الصّداع زيادة على وهن القوى، وإن كان مستشار الحكومة يرى الوصول له من بَعْد فليتفضّل بالإفادة في تعيين وقت تسمح الفرصة له عن انشغال البال، فردّ المعتمد السّياسي على الشّيخ خلف يشكره على التّهنئة الجميلة، ويبدي أسفه لسماعه نبأ عدم عافية الشّيخ خلف آل عصفور ومعاناته من الألم العصبي.

وعندما سافر الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة أرسل رسالة لطيفة للشّيخ خلف آل عصفور بتاريخ ٢٠ ربيع الثّاني ١٣٥٥هـ الموافق ٩ يونيو ١٩٣٦م، أعطاني نسختها الأصليّة الشّيخ أحمد بن خلف آل عصفور، وهذا نصّها: "***من حمد بن عيسى الخليفة، إلى حضرة الأكرم الأفخم، المحبّ المكرّم: الشّيخ خلف بن أحمد آل عصفور المحترم، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدّوام، مع السّؤال عن صحّتكم ودمتم بخير وسرور، وعن محبّكم من فضل الله بكمال الصّحّة والرّفاهية، لا بدَّ بلغكم عن وصولنا لندن بكمال الصّحّة***

والسّلامة، وما لاقيناه من الحفاوة والإجلال، وقد قابلنا جلالة الملك إدورد الثّامن المعظّم، وقد وضع علينا النّيشان بنفسه وهو إلى الغاية مسرور، وقد كشفنا على الآثار القديمة في لندن واسكتلندا وبعض المحلّات الخارجة منها الّذي تبلغ ألوفًا من السّنين، وقد شاهدنا لعابان الطّيران بين السّماء والأرض، وهو شيء مدهش ولا يتصوّر في العقل، وإن شاء الله في ربيع الثّاني ١٣٥٥ نتوجّه من لندن إلى طرفكم بطريق اسطنبول العراق، وإن شاء الله نجتمع بكم عن قريب، هذا ما لزم وليبلغ سلامنا الولد المحروس والجماعة، كما منّا الأولاد عبد الله ودعيج وسعادة المستشار وعبد الله به جبير يهدونكم السّلام و دمتم".

أحداث ومتفرّقات

في ١٦ شوال ١٣٥٠هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٩٣٢م تقدّم شخص اسمه درويش، إيراني يسكن شارع الشّيخ جاسم بن مهزع، تقدّم بشكوى يطلب فيها محاسبة الشّيخ محمّد علي المدنيّ، الّذي هو ليس بقاضٍ رسمي، إذ يتولّى دفع ١٠ روبّيات شهريًا لابن وبنت أخيه

المتوفى، وهذا الأمر سوف يتسبّب في نفاد التّركة قبل وصول الأولاد إلى رشدهم، فبعث المعتمد السّياسي إلى الشّيخ محمّد علي المدني يسأله عن الأمر، فأجابه بأنّ الشّيخ خلف لمّا أراد الهجرة سلّم السّيّد عدنان الموسوي ١٣١٧ روبّيّة، و ١٤ آنة، وكان السّيّد يقوم بتسليم الورثة ١٠ روبّيّات نزولًا عند طلب والدة اليتيمين وخالهما، ومضى الشّيخ محمّد علي على سنن من مضى، وبناءً على ذلك يكون حق المطالبة بالحساب شائنًا، فأرسل المعتمد السّياسي إلى الشّيخ خلف يسأله عن المبلغ الّذي سلّمه للسّيّد عدنان، فقال كما قال الشّيخ محمّد علي المدني، ثمّ أنّ المعتمد السّياسي حقّق في الأمر من خلال كشف الحساب البنكي، ومن خلال طلب تفاصيل ما تمّ دفعه في الفترة السّابقة، إلّا أنّ بقيّة المراسلات لم تقع في يد مؤلّف هذا الكتاب، والّذي يبدو أنّ المعتمد السّياسي أدان الشّيخ محمّد علي المدني في الأمر، بدليل ما أشار إليه في مراسلة أخرى كانت بتاريخ ٥ شعبان ١٣٥٤هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٣٥م، حيث ذكر الشّيخ محمّد علي وإدانته بمبلغ ٧٠٠٠ روبّيّة، إلّا أنّنا سوف نرد إجمالًا على مثل هذه التّهم.

- لمّا طُلب من الشيّخ خلف بيان المقدار الّذي سلّمه للسّيّد عدنان آل عبدالجبّار أفاد بمقدار المبلغ على نحو الدّقّة، وذكر تاريخ تسليم ذلك، رغم أنّه خارج عن دائرة القضاء الرّسمي، وهذا إنّما يدلّ على حرصه وتثبّته واحتفاظه بالسّجلّات الحسابيّة.
- في الرّسالة الموجّه من قبل الشّيخ خلف آل عصفور، ذكر في طيّها السّيّد عدنان بن السيد علوي بن آل السّيّد عبدالجبّار، وأسبقها بلفظة (المقدّس)، وهو لفظ مقصود يحكي مكانة السّيّد عدنان الدّينيّة رغم صغر سنّه مقارنة بالشّيخ خلف، فالفارق بينهما ١٧ سنة تقريبًا.
- تدلّ المراسلات على وجود عدد من طلبات الالتقاء بالمعتمد السّياسي، وذلك من أجل مذاكرة الشّؤون المتعلّقة بالقضاء وغيرها، الغالبيّة العظمى من هذه المراسلات مقدّمة من قبل الشّيخ علي بن حسن آل موسى، ويكون حامل الكتاب لتلقّي الرّدّ ملا حسن ابن الشّيخ (١٣١٧-١٤٠٣هـ) : (١٨٩٩-١٩٨٣م).

- في ٢٧ شوال ١٣٥٠هـ الموافق ٢٣ مارس ١٩٣٢م طلب المعتمد السّياسي من القضاة عامّة والشّيخ عبدالله بن محمّد صالح خاصّة الإخبار بالأحكام المتعلّقة بعدم الرّشد لإدارة الشّؤون، وذلك بعد أن رصد التّخلّف عن الإبلاغ عن عدم رشد محمّد بن الحاجّ عبدالنّبي كازروني، كما أخبر بذلك عبدالنّبي بوشهري والحاجّ عبدالعزيز خنجي، وردّ قضاة المحكمة السّنيّة بعدم الممانعة من رفع اسم من ثبت عدم رشده في المستقبل.
- في ١٥ ربيع الأوّل ١٣٥١هـ الموافق ١٨ يونيو ١٩٣٢م عزّى الشّيخ علي بن حسن آل موسى المعتمد السّياسي في موت رئيس الخليج سربسكو.
- في ٢٥ رجب ١٣٥١هـ الموافق ٥ نوفمبر ١٩٣٢م أرسل الشّيخ علي بن حسن آل موسى إلى المعتمد السّياسي، خطاب مجاملة شديدة حول سفر المعتمد السّياسي، أقرب ما تكون إلى المبالغة

الزّائدة، ولعلّها تكون مبرّرة باعتبار سرّيّتها وابتغاءً لتحقيق المصالح العليا لمذهب أهل البيت عليهم السّلام.

تعيين قاض ثالث

في ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٤هـ الموافق ١٦ يوليو ١٩٣٥م تمّ إخبار الشيّخ علي بن جعفر بن محمّد (١٣١٣-١٣٦٤هـ) : (١٨٩٥-١٩٤٤م) بقرار تعيينه قاضيًا مع الشّيخ علي بن حسن آل موسى، على أن تكون مزاولة القضاء في المحكمة فقط، وفي حدود عقود النّكاح والطّلاق والتّصديق على الوكالات الرّسميّة، ولا يسمح بالنّظر في القضايا خارجًا عن المحاكم الرّسميّة، وليس من اختصاص المحكمة إدارة الأوقاف إلّا ما يحال لها رسميًّا، ويُعطى المذكور الصّلاحية بإمامة الجمعة في (سترة) فإنّ الأهالي تستحسن ذلك، الرّاتب المخصص له على جلوسه في المحكمة ١٠٠ روبيّة، وله حقّ استلام أيّ إعلان تصدره الحكومة، وأن تجلس المحكمة الشّرعيّة في الوقت الرّاهن في مجلس الشّيخ علي بن حسن آل موسى وتتشكّل من الشّيخ علي بن حسن والشّيخ علي بن جعفر، على أن يتمّ إخبار بيت الدّولة

عن قرار التّعيين، الخطاب المرسل يحتوي على ١٠ نقاط، آخرها أنّ المستشار يأمل تأدية الواجب بحسب رضا الحكومة ووفقًا للشّرع الحنيف، ثمّ صدر الاعلان عن تعيين الشّيخ علي بن جعفر في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٤هـ الموافق ٢٦ يوليو ١٩٣٥م.

عزل الشيخ عبدالله

في ١٠ صفر ١٣٥٤هـ الموافق ١٢ مايو ١٩٣٥م وكلّ الشّيخ علي بن حسن آل موسى بتولّي قضايا الشّرع في (المنامة) بواقع يومين في الأسبوع الأربعاء والإثنين، بدلًا من الشّيخ عبد الله بن محمّد صالح الّذي ذهب في إجازة إلى (العراق)، وفي ٣٠ رجب ١٣٥٤هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٣٥م صدر عن حكومة (البحرين) قرارًا مختومًا بأمر حمد بن عيسى آل خليفة حاكم (البحرين)، يُشار فيه إلى أنّ الجزء من الإعلان رقم ٩١٨ لسنة ١٣٤٧هـ بتاريخ ١٣ شعبان ١٣٤٧هـ الموافق ٢٤ يناير ١٩٢٩م والّذي تمّ فيه تعيين الشّيخ عبد الله بن محمّد صالح قاضيًا قد تمّ إلغاؤه، أيّ أنّ الشّيخ عبد الله لن يتمّ اعتباره

قاضيًا بعد الآن، فليكن هذا معلومًا، والسّبب الرّسمي لعزله هو إدانته في قضية تركة ميرزا، وسوف نعلّق على ذلك لاحقًا.

مقترح قاض عراقي

بعد أن تمّ عزل الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح ظهرت الخلافات بين أتباعه وأتباع القاضيين القائمين، وبات من الضّروري تعيين قاضٍ ثالث، المرشّحان المتاحان أمام السّلطة هما الشّيخ خلف آل عصفور، والّذي تمّ فصله رسميًّا بسبب سوء التّصرّف بزعمهم، أمّا الثّاني فهو الشّيخ محمّد علي المدني الّذي أدين بحسب زعمهم بمبلغ ٧٠٠٠ روبّيّة، ولا يوجد أمام السّلطة أشخاص مناسبون في (البحرين) غيرهما.

ارتأى الشّيخ حمد بن عيسى آل خليفة أن يكون هناك قاضٍ ثالث من (العراق)، بحيث يضع حدًّا للخلاف القائم، وعلى هذا الأساس تمّ توجيه الطّلب لحكومة (العراق) وهو ترشيح قاضٍ متخصّص في الشّريعة، إمّا من دائرة الأوقاف أو من إحدى المدارس الحوزيّة، ولا يشترط أن يكون لدى المرشح خبرة سابقة في العمل

كقاضٍ في محكمة الشّرع، فالشّيخ علي بن جعفر جديد تمامًا على القضاء، ويُدفع له ١٠٠ روبية شهريًّا، لكن في حالة وجود أجنبي، سيكون من الضّروري منحه راتبًا أكبر من هذا المبلغ، هذا ما حكته المراسلات الدّاخليّة في ذلك الوقت.

في ١٣ رمضان ١٣٥٤هـ الموافق ٩ ديسمبر ١٩٣٥م أرسل المعتمد السّياسي في (البحرين) إلى المقيم السّياسي في الخليج في (بوشهر)، ينقل طلب مستشار حكومة (البحرين) لتعيين قاضٍ ثالث من (العراق) بناءً على مقترح حكومة (البحرين)، إذ تعتقد الحكومة بأنّه لا يوجد مرشحون مناسبون محليًّا، وحيث أنّ القاضيين الحاليّين كلاهما من (الأحساء)، فمن غير المرغوب فيه أن يكون هناك ثالث من تلك المنطقة، ومن غير المناسب على الإطلاق من وجهة النّظر السّياسيّة توظيف شخص فارسي، رغم إمكانيّة الحصول عليه، أمّا الحصول على قاضٍ من (مصر) أو (سوريا) سيكون بلا شكّ مكلفًا، وما لم تصادف حكومة (البحرين) رجلًا استثنائيًا، فمن المحتمل أن يجد صعوبة في تعويد نفسه على ظروف (البحرين)، وعلى الرغم من

أنّه يفضّل أن يكون القاضي محلّيًا إذا كان موجودًا، إلّا أنّ المعتمد السّياسي لا يرى اعتراضًا كبيرًا على المقترح، بشرط أن يكون التّوظيف لفترة محدّدة من الخدمة، مع إمكانيّة تمديدها، ومعلوم لدى المعتمد السّياسي أنّ الشّيخ عبد الله بن عيسى (أخ الحاكم) يعرف شخصيات في (العراق) يمكن من خلالها الحصول على الرّجل المناسب، ففي السّابق تمّ استقدام قضاة بطرق غير رسمية من (الأحساء)، ويفضل المعتمد السّياسي اعتبار تعيين القضاة مسألة داخليّة تقع في المقام الأول على عاتق الحاكم، ومع ذلك، فإنّ المعتمد السّياسي يقوم بالتّرتيب لاستشارته قبل أن يتمّ اختيار الفرد بشكل نهائي، خشية أن يتمّ جلب بعض المشاكل غير المرغوب فيها، ثمّ أنّ المعتمد السّياسي طلب من المقيم السّياسي أن يبرق له بكلمة واحدة وهي "القاضي" في حال موافقته على هذا المقترح، وذلك حفاظًا على الوقت.

لم يمانع المقيم السّياسي من تعيين قاضٍ شيعي ثالث من (العراق) في المحكمة الشّرعيّة، على أن يكون تعيينه لمدّة محدّدة، مع إمكانيّة

التّمديد، وأن يكون في الأشهر السّتّة الأولى تحت الاختبار، وقبل اختيار أيّ فرد بشكل نهائي ينبغي إعلام المعتمد السّياسي حتى يمكن إجراء الاستفسارات عنه.

الشيخ باقر ثالث القضاة

في خضمّ المفاوضات والمراسلات لاستجلاب قاضٍ عراقي يكون ثالث القضاة، تمّ طرح اسم الشّيخ باقر بن أحمد آل عصفور (١٣٠٣-١٣٩٩هـ) : (١٨٨٦-١٩٧٩م) كمرشّح مناسب من (المنامة)، إلّا أنّه لا يتمتّع بشهرة واسعة باعتبار أنّه قضى ما يزيد على أربعة عقود من عمره في (النّجف الأشرف) كما حرّرناه في (العقد الزّاهر في ترجمة الشّيخ باقر)، وفي ٩ محرّم ١٣٥٥هـ الموافق ١ إبريل ١٩٣٦م تمّ تعيين الشّيخ باقر بن أحمد آل عصفور قاضيًا ثالثًا في محكمة الشّرع الشّيعيّة مع الشّيخ علي بن حسن آل موسى والشّيخ علي بن جعفر بن محمّد.

إدارة أموال القاصرين

ظهرت الحاجة إلى تأسيس إدارة أموال القاصرين بسبب القلق البالغ لدى الحكومة ولسنوات عديدة إزاء الحالة الرّاهنة للأيتام والقصّر، إذ ترى الحكومة في العديد من الحالات أنّ الأوصياء ومديري القاصرين الأثرياء قد اختلسوا ممتلكات الورثة بحيث أنّه عندما بلغ القاصرون سنّ الرّشد لم يبق شيء من ميراثهم، لقد كان هذا الوضع ولسنوات عديدة بمثابة مادّة للحديث والإشاعات لدى العامّة، وخصوصًا بأنّه لا يوجد أيّ فحص لممارسات الأوصياء ومديري ممتلكات النّساء والأطفال.

تزعم الحكومة بأنّ القضاة في الماضي، من السّنّة والشّيعة، باستثناء واحد منهم، وافقوا على هذا الوضع الرّاهن، وعارضوا المحاولات المختلفة الّتي بذلتها الحكومة لفرض تشريعات لحماية مصالح القاصرين، وبرّروا ذلك بحجّة استنفاع بعض القضاة من هذا الوضع، وكلّما حاولت الحكومة التعامل مع هذه المسألة، نجح

عدد من الأشخاص من ذوي النّفوذ، الذين يديرون العقارات بأنفسهم، في معارضة أيّ إصلاحات، ويعود نجاحهم بشكل رئيس إلى دعم القضاة.

وفي معتقدي بأنّ معارضة القضاة لتسليم إدارة أموال القاصرين إلى لجنة من العوام نابع عن قناعتهم بأنّ ذلك يتعارض مع جوهر ما تدعو إليه الشّريعة الإسلاميّة، وهو من الأدوار الأصيلة لرجال الدِّين، وإذا كان هناك احتمال تقصير بعض القضاة، فهذا الاحتمال وارد أيضًا في تقصير بعض العوام، ولعلّه احتمال أكبر من الأول، والأولى تنظيم العمل وفرض الإجراءات الّتي تعصم القضاة عن الوقوع في الخطأ بدلًا من سلبهم أدوارهم الأصيلة.

أبدى الشّيخ علي بن حسن آل موسى، أقدم قضاة الشّيعة الثّلاثة، رأيًا مختلفًا عن زملائه في هذه المسألة، وقد حثّ الحكومة باستمرار على تولّي إدارة ممتلكات القاصرين، أمّا بقيّة القضاة فيرون أنّ تولّي الأمور الحسبيّة من اختصاص رجال الدِّين، وهم الأكثر

إحاطة بموارد الصّرف الشّرعيّة، وأدرى بحدود ولايتهم من النّاحية الماليّة، إضافة إلى عدم إمكانيّة الثّقة بمستعمر لا يدين بدين الإسلام، حتّى وإن تظاهر بالصّلاح والإصلاح.

دارت محادثات طويلة بين المستشار والشّيخ عبد الله بن حمد آل خليفة ممثّلًا عن الحكومة وقضاة الشّيعة الثّلاثة بهدف النّظر في تشكيل إدارة تعمل على رعاية مصالح القاصرين وحمايتهم، وإدارة أملاكهم، وبعد محادثات طويلة وكثير من الجدل، تمّ إعداد مذكّرة وتوقيعها من قبل القضاة، وبموافقة حكومة (البحرين)، جوهر المذكّرة هو أن القضاة الثلاثة، مع الموظّفين المناسبين، تساعدهم لجنة مكوّنة من ستّة من عامّة النّاس، سيشكّلون إدارة لغرض إدارة أموال الأيتام الّذين ليس لهم أوصياء قانونيّين، وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لديهم سلطة فحص عمل الأوصياء الّذين يتمّ تعيينهم بموجب وصيّة، وسيتمّ تقديم جميع الوصايا إليهم للتّوقيع عليها، تنطبق هذه الأنظمة على جميع الشّيعة ومواطني (البحرين) والأجانب.

تمّ رفع هذا التّصوّر إلى المقيم السّياسي بتاريخ ٢٩ محرّم ١٣٥٦هـ الموافق ١٠ إبريل ١٩٣٧م، وأوصى في حال قبولها أن تدخل حيّز التّنفيذ من خلال إعلانات تصدر في وقت واحد من قبل حكومة (البحرين) والوكالة السّياسيّة، متوقّعًا بأنّ التجاوزات سوف تتقلّص وسيتمّ الحفاظ على مصالح القاصرين والأيتام إلى حدّ ما، وسيكون الأمر أكثر إرضاءً لو تمّ فصل هذا القسم تمامًا عن القضاة، فهي خطوة في الاتجاه الصّحيح، وأكّد المعتمد السّياسي بأنّه حصل على موافقة الشّيخ حمد بن عيسى والشّيخ عبد الله بن عيسى والشّيخ سلمان بن حمد الّذين ظلّوا على اتّصال بتقدّم المفاوضات.

الشيخ عبدالله بن عيسى أرسل بدوره خطابًا قدّم فيه مجاملة للباليوز، وأشاد بحضوره الكريم واهتمامه بحفظ حقوق النّاس وتقصير أيدي المغتصبين على جملة من الحقوق لاسيّما حقوق الأيتام وإضاعة أموالهم، وحبًّا في مساعدة الحكومة تأتي هذه الرّؤية من أجل تحقيق إدارة شرعيّة لحفظ أموال الأيتام، لكي لا تتكرّر بعض

الممارسات السّابقة، ولا يتدخّل بعض المشاغبين ومرضى السّياسة الّذين تدخّلوا من أجل الإفساد وطلب الرّئاسة، الّذين يشيعون أسرار الحكومة.

التظلم يعيد مقترح القاضي العراقي

وفي ١٧ ربيع الأوّل ١٣٥٦هـ الموافق ٢٧ مايو ١٩٣٧م أرسل مستشار حكومة (البحرين) رسالة إلى الشّيخ حمد بن عيسى حاكم (البحرين)، يخبره بأنّه استلم خطابًا طويلًا أمضاه بعض الزّعماء يتظلّمون فيه من قاضيين من قضاة الشّيعة، وهما الشّيخ علي بن حسن والشّيخ علي بن جعفر، وقد أتى بالخطاب الحاجّ عبدعلي بن رجب والحاجّ محسن التّاجر والسّيّد سعيد خلف، وبما أنّه لا يوجد من هو لائق في (البحرين) لوظيفة القضاء الكبيرة فإنّ الطّريقة الوحيدة المريحة للجميع هي تعيين قاضٍ من (العراق) يتمّ تبديله كلّ سنتين، وأنّه من وجهة نظر مستشار حكومة (البحرين) بأنّ سبب هذه الفوضى هو الفتنة بين الزّعماء بعضهم البعض، والمشاجرة بين القضاة

أنفسهم وبين أشخاص من (المنامة)، وأيضًا إنّ القضاة كما هي عادتهم يستدخلون مبالغ كبيرة، أمّا المتظلّمون فيطلبون من الحكومة أن تتولّى أموال الأيتام على أن تساعدها في ذلك لجنة ما، ويطلبون إجراء تحقيق مع القضاة.

يرى المستشار بأنّ تعيين القضاة من اختصاص الحكومة فالأمر يرجع إليها، وبما أنّ القضيّة الموجّهة ضدّ الشّيخ عبدالله بن الشّيخ محمّد صالح لا تزال رهن التّحقيق في المحكمة، فمن الصّعب وغير اللائق التّحقيق في التّهم الموجّهة للقاضيين قبل أن تنتهي تلك القضيّة، وأرفق المستشار بطيّ رسالته كتابًا من القاضيين يشرحان فيه بأيّ حقّ تحصّلوا على مبالغ من تركة (عيسى)، ثم أقرّ المستشار بأنّه ليس بإمكانه أن يبدي فكرته فيما إذا كان عملهما بموجب الشّرع أم لا، إلّا أنّ الجمهور يرونه بخلاف ذلك، وختم المستشار رسالته بطلب الإفادة.

في ١٩ ربيع الأوّل ١٣٥٦هـ الموافق ٢٩ مايو ١٩٣٧م أرسل مستشار حكومة البحرين خطابًا إلى الوكيل السّياسي فيما يتعلّق بمقترحات تشكيل إدارة لأموال الأيتام، ويبلغه بأنّ عددًا من كبار الزّعماء قد قدّموا شكاوى إلى حكومة (البحرين) ضدّ اثنين من القضاة الثّلاثة، وزعموا بأنّهما غير مؤهّلين ليكونوا قضاة، ويتّهمونهما في أموال عقار معيّن تديره المحكمة الشّرعيّة، وطلب الوفد من الحكومة أن تتولى إدارة أملاك القاصرين بمساعدة لجنة محلّيّة بعد أن عرضوا رسالة طويلة تتضمّن ادّعاءات ضدّ القاضيين.

وصلت حكومة (البحرين) إلى قناعة تامّة بضرورة تعيين قاضٍ شيعي مؤهّل من (العراق)، حيث باءت كلّ المحاولات بالفشل للحصول على مثل هذا الشّخص من (الأحساء والقطيف)، فهناك توجّه للطّلب من الحكومة العراقيّة في أن توصي بشخص مناسب من (النّجف أو كربلاء)، أو أيّ مكان آخر، يحمل شهادات من علماء الشّيعة في (العراق) ومن الممكن أن يكون لديه بعض الخبرة

القضائيّة، وحكومة (البحرين) مستعدّة لدفع ٢٥٠ روبّيّة إلى ٣٠٠ روبّيّة شهريًّا لهذا الشّخص المناسب، وخلال الأشهر السّتّة الأولى سيكون تحت المراقبة، وإذا تمّت الموافقة على تعيينه فسيكون لمدّة ثلاث سنوات، وسيتعامل الموظف مع العمل القانوني فقط، ولن يكون بأيّ حال من الأحوال مسؤولًا عن إدارة الأوقاف أو العقارات ما لم تطلب منه المحكمة المدنيّة المساعدة في أيّ حالات معيّنة، ومن الممكن أن يكون عليه التّصرّف بصفة محكمة الاستئناف في قضايا الشّرع.

وعلى هذا الأساس أرسل المعتمد السّياسي رسالة للمقيم السّياسي في (بوشهر) بتاريخ ١٥ رجب ١٣٥٦هـ الموافق ١٩ سبتمبر ١٩٣٧م وموضوعها تعيين قاضٍ شيعي من (العراق) للمحكمة الشّرعيّة في (البحرين)، وإنّه ينبغي تعيين أحد كبار القضاة لرئاسة المحكمة، وربّما يبلغ عدد السّكّان الشّيعة في (البحرين) حوالي ١٠٠ ألف نسمة، غالبيّتهم من الرّعايا البحريّنيين، لذا فإنّ واجبات وعمل

المحكمة الشّرعيّة الشّيعيّة أهمّ من المحكمة السّنيّة على حدّ كلام المعتمد السّياسي.

ارتأى المعتمد السّياسي أن تتمّ الاستعانة بالشّيخ عبدالله بن عيسى للاتصال المباشر بشخصيّات من معارفه بدلًا من الاتّصال الرّسميّ الّذي قد يستغرق وقتًا طويلًا، ولكن تبيّن بعد ذلك أنّ هذا الأمر غير وارد الآن، لأنّ الأشخاص الّذين كان من الممكن أن يتّصل بهم لم يعودوا في الحكومة، بينما رأى المقيم السّياسي أنّه من غير المناسب اتّباع الطّرق غير الرّسميّة لاختيار قاضٍ من (العراق)، إذ إنّ الوضع في (العراق) في الوقت الحالي ليس كما كان عليه عام ١٩٣٥م (١٣٥٤هـ).

في ١٩ شعبان ١٣٥٦هـ الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧م أرسل المقيم السّياسي في الخليج خطابًا إلى ملك (العراق)، من خلال السّفير البريطاني في (العراق)، ومن ثمّ وزارة الخارجية العراقية، وذكر بأنّه بناءً على طلب من حكومة (البحرين) نطلب من الحكومة العراقيّة أن

توصي بشخص مناسب، يحمل شهادات من علماء الشّيعة في (العراق)، وإذا أمكن، بعض الخبرة في العمل القضائي، لمنصب قاضي الشّرع في (البحرين)، سيتعامل المسؤول مع العمل القانوني فقط، وباستثناء الحالات الخاصّة الّتي يتمّ فيها طلب مساعدته من قبل المحكمة المدنيّة، لن يكون مسؤولًا عن إدارة التّوكيلات أو العقارات، قد يُطلب منه التّصرّف بصفته قاضي محكمة الاستئناف، علمًا بأنّ حكومة (البحرين) مستعدّة لدفع راتب ٢٥٠ إلى ٣٠٠ روبّيّة، مدّة الخدمة المقترحة هي ثلاث سنوات، الأشهر السّتّة الأولى منها هي فترة اختبار.

المرشحون من الحكومة العراقية

في ١٧ محرّم ١٣٥٧هـ الموافق ١٩ مارس ١٩٣٨م قامت الحكومة العراقية بترشيح أربعة أفراد وهم:

١-السّيّد عبّاس شبّر (١٣٢٢-١٣٩١هـ) : (١٩٠٥-١٩٧١م) من سكّان (البصرة).

٢- السّيّد محمّد أمين الصّافي (١٣٢٠-١٣٩٣هـ) : (١٩٠٢-١٩٧٣م) من سكّان (النّجف).

٣- الشّيخ محمّد رضا بن الشّيخ إسماعيل آل أسد الله (١٣٠١-١٣٦٩هـ) : (١٨٨٤-١٩٥٠م) من سكّان (الكاظمين).

٤- الشّيخ عبدالحسين بن قاسم الحلّيّ (حوالي ١٣٠٠-١٣٧٥هـ) : (١٨٨٣-١٩٥٦م) من سكّان (النّجف).

ولكنّ الأشخاص المذكورين أعلاه لم يوافقوا على جميع الشّروط المنصوص عليها في مذكرة السّفارة، نظرًا للنّفقات الباهظة الّتي يتطلّبها سفر الأجانب، ولأنّ المناخ في (البحرين) غير مناسب، فقد تم التّوصّل إلى الشّروط التّالية:

الأوّل: تلزم الحكومة بدفع راتب الموظّف كاملًا إذا تمّ إلغاء العمل قبل الثّلاث سنوات.

الثّاني: أن يكون الرّاتب ثلاثين دينارًا لكلّ شهر.

الثّالث: أن يُمنح الموظّف إجازة عاديّة مدّتها شهر واحد في السّنة، وإذا استمر في أداء واجباته دون أن يتّمتع بالإجازة، فإنّه يحقّ له الحصول على بدل ماليّ عن الإجازة الّتي لم يتمتّع بها.

الرّابع: يجب أن تتحمّل حكومة (البحرين) تكلفة مرور المعني وعائلته وخادم واحد، وعند انتهاء العقد أو إلغائه من قبل حكومة (البحرين) يجب أن يتحمّل الأخير أيضًا ذلك لرحلة العودة إلى (العراق)، على أن يسافر المعني وعائلته على الدّرجة الأولى.

الخامس: يحقّ للموظّف التّمتّع بإجازة مرضيّة بأجر كامل لمدّة ثلاثة أشهر، بعد الحصول على تقرير طبّيّ من لجنة طبّيّة تعيّنها الحكومة، وإذا بقي مريضًا، يجب أن تكون إجازة بنصف الأجرة لمدّة ثلاثة أشهر، إذا بقي المعني مريضًا بعد انقضاء ستّة أشهر، يعطى الحرّية له في إلغاء العقد، وفي هذه الحالة لا يحقّ له المطالبة براتب الفترة المتبقّية من العقد.

تعيين الشيخ عبدالحسين الحلّي

رغم أنّ الحكومة العراقيّة رشّحت أربعة أفراد، إلّا أنّها أوصت بشكل غير رسمي بتعيين الشّيخ عبد الحسين بن قاسم الحلّي، الّذي اعتبروه الشّخص الأنسب كقاضٍ، فهو رجل يتمتّع بخبرة كبيرة ويكسب ٢٥ جنيهًا إسترليّنيًا، ولن يأتي بأقل من ٣٠ جنيهًا إسترلينيًّا، كما اشترط هذا الرّجل أن يعمل بصفته المزدوجة قاضٍ ومعلّم للشّريعة.

أظهرت حكومة (البحرين) قبولًا بترشيح الشّيخ عبدالحسين الحلّي، وتقرّرت الموافقة على إنشاء مدرسة خاصّة في الشّريعة الإسلاميّة لبعض الشّباب الشّيعة المختارين، إنّه أمر كان الجمهور يطلبه منذ عدّة سنوات.

واتّفق الجانبان الرّسميّان ترك حكومة (البحرين) للتّعرّف على المرشّح وتسوية شروط العقد مباشرة مع المرشح الذي تختاره، تجنّبًا للمفاوضات المطوّلة، وخصوصًا إنّ وزارة الخارجيّة لم تعطِ فكرة عن

المؤهّلات الّتي يمتلكها المرشّحون، وأعمارهم وتحصيلهم الدّراسي وخبرتهم القانونيّة.

حدث ذلك، ووافقت حكومة (البحرين) على دفع ٣٠ جنيهًا إسترلينيًّا شهريًّا، والحجز على الدّرجة الثّانية على السّكك الحديديّة والباخرة من (بغداد) إلى (البحرين) للمجيء والعودة بعد ثلاث سنوات، تكون الاتفاقيّة في المقام الأوّل لمدّة ثلاث سنوات، ويتمّ اكتساب الإجازة بواقع ٤٥ يومًا عن كلّ سنة خدمة، ولا تؤخذ إلّا بعد استكمال السّنوات الثّلاث.

وصل الشّيخ عبد الحسين بن قاسم الحلّي من (النّجف) في (العراق) تاريخ ١٥ ربيع الثّاني ١٣٥٧هـ الموافق ١٣ يونيو ١٩٣٨م، وتمّ تعيينه لإدارة المدرسة الدّينيّة، وأيضًا ليكون رئيس القضاة الشّيعة، وقد أعرب الشّيخ عبدالحسين الحلّي عن احترامه لصاحب السّموّ الحاكم، كما اجتمع مع الشّيخ عبد الله بن عيسى آل خليفة والشّيخ سلمان بن حمد آل خليفة فيما يتعلّق بطبيعة وأداء واجباته، وقد

تمّ اتخاذ التّرتيبات اللازمة لتوفير السّكن المناسب له، وفي يوم الأربعاء ٢٤ ربيع الثّاني ١٣٥٧هـ الموافق ٢٢ يونيو ١٩٣٨م السّاعة التّاسعة صباحًا التقى الشّيخ عبدالحسين الحلّي بالمعتمد السّياسي.

في غرّة ربيع الثّاني ١٣٥٨هـ الموافق ٢٠ مايو ١٩٣٩م أصدر المعتمد السّياسي مذكّرة لجميع القضاة الشرعيين، لتحديد التّعليمات المختصّة بقضاء التّمييز الشّرعي، وقد حدّدها في النّقاط الآتية:

١- إنّ لقاضي التّمييز نظارة عامّة على جميع أشغال المحكمة الشّرعيّة الّتي هي دون محكمة التّمييز.

٢- يعتبر قاضي التّمييز كمشاور للمحكمة الشّرعيّة الابتدائيّة، ينظر ويحكم فيما يحيله إليه القضاة عند حضوره، وإذا غابوا أو غاب الأكثر منهم قام مقامهم في الدّعاوى وفي الخصوصيّات الشّرعيّة.

٣- لقاضي التّمييز أن يسحب المعاملات القضائيّة القائمة في محكمة أ/ الشّرعيّة من تلقاء نفسه، ويتولّى الحكم فيها مباشرة إذا رأى

ابتناء شيء من مقدّماتها على سوء الاستعمال، كما أنّ للمحكمة الشّرعيّة أن تحيل إليه الحكم اختيارًا من قبل النّظر في الدّعوى أو في أثنائها، وكذلك إذا طلب أحد الخصوم ذلك طبق الأصول.

٤- كلّ حكم صادر من محكمة بدائيّة شرعيّة هو قابل للتّمييز إلّا أن يكون قد دخله الصّلح الاختياري أو حكم فيه المحكّمون برضا جميع الخصوم.

٥- إنّ الحكم الاستئنافي الصّادر من محكمة التّمييز لا ينقض ولا يغيّر تغييرًا كليًّا من أيّ ناحية، ولا يجوز الاعتراض عليه إلّا إذا كان فيه إبهام أو خطأ بيّن أو تناقض ظاهر، وإذا حدث شيء من هذا ينبّه له قاضي التّمييز ليعيد التّدقيق على طلب محكمة العدل.

٦- كما أنّ الحكم الصّادر من محكمة العدليّة يستأنف وليس بعد الاستئناف شيء، كذلك الحكم الصّادر من المحكمة الشّرعيّة يتميّز وليس بعد التّمييز شيء يرجع إليه في الحكم سواه.

٧- للمحكوم عليه في محكمة التّمييز أن يطلب إعادة النّظر في المحاكمة، أي أنّها نفسها تعيد النّظر، والطّلب يكون من محكمة أخرى فوق التّمييز، ولا يجوز قبول استدعاء إعادة النّظر مرّة ثانية في أيّ حكم صادر من محكمة التّمييز.

٨- يستطيع أحد المتخاصمين إلى حين صدور الحكم من المحكمة الشّرعيّة أن يراجع محكمة التّمييز ويطلب ردّ القضاة عن خطئهم أو نقل الدّعوى إلى قاضي التّمييز.

٩- الأسباب الّتي توجب التّمييز: (١) أن تكون المحكمة الّتي أصدرت الحكم قد نظرت في الدّعوى بصورة خارجة عن صلاحيّتها. (ب) أن يكون مجرى الدّعوى بصورة مخالفة لأصول المحاكمة. (ج) أن تكون الأحكام الّتي صدرت في موضوع واحد متباينة. (د) أن لايتّفق القضاة على رأي واحد في الحكم. (هـ) أن تكون الدّعوى مبنيّة على إسناد وأوراق ومقالات فيها غموض أو إبهام في فهم المعنى وتطبيقه. (ز) أن

تكون المحكمة الابتدائيّة قد تعمّدت غدر الحقوق بزعم المدّعي بإدخال فساد في المحاكمة أو الحكم أو عدم التّدقيق في إحقاق الحقّ، إذا ثبت ذلك.

١٠- يطلب التّمييز باستدعاء من المحكمة الّتي أصدرت الحكم أو من محكمة العدليّة شفاهة أو كتابة، ويعتبر المميّز حينئذ طالبًا للتّمييز.

١١- يجب أن يربط باستدعاء التّمييز لائحة لطالب التّمييز تتضمّن اعتراضاته على الحكم أو على أساس الدّعوى أو غير ذلك، وعلى الأدلة الّتي تؤيّد اعتراضاته، ولا يجوز إحداث دعوى جديدة، لكن يُراد دلائل جديدة على مدعاه.

١٢- يرى قاضي التّمييز أساس الدّعوى وحكم المحكمة مع لائحة الاعتراض ويدقّقها استنادًا إلى ملّف الدّعوى المرسل معها، وله أن يطلب من الخصمين أو من المحكمة سائر الأوراق المتعلّقة

بالدّعوى، كما أنّ له أن يستوضح كيفيّه الدّعوى، وينظر فيها ابتداءً كأنّها غير محكم فيها بشيء.

١٣- إذا وجد الحكم الصّادر من المحكمة الابتدائيّة مغايرًا للشّرع أو وجدت الأحكام الصّادرة متباينة، فإنّها تنقض حتّى لو لم تكن الاعتراضات المبيّنة في اللائحة كافية في النّقض.

١٤- إذا صدّق أو نقض قاضي التّمييز الحكم المطلوب تمييزه فإنّه يرجعه إلى المحكمة الّتي أصدرته وليس لها فيه تحوير ولا تعديل ولا اعتراض ولا ردّ.

١٥- مدّة تمييز الحكم الشّرعي مدّة استئناف الحكم القانوني المدّني، وفي ظرف المدّة لا يمنع الموت ولا الحجر عن التّصرّف عن طلب التّمييز، بل إنّ الورثة والأولياء والأوصياء يقومون مقام مورِّثهم والمولي عليهم في الدّعوى وفي طلب تمييزها.

١٦- رسوم المحكمة لدعاوى الاستئناف من محكمة الشّرع إلى محكمة التّمييز تكون على نفس قياس رسوم المحكمة في استئناف محكمة (البحرين).

عزل وتعيين واستقالة

بعد أن تدخّل العوام وقدّموا الشّكاوى على الشّيخ علي بن حسن آل موسى والشّيخ علي بن جعفر بن محمّد زرعت بذرة الخلاف وإساءة الظّنّ فيهما شعبيًّا وحكوميًّا على حدّ تعبير الشّيخ إبراهيم المبارك، ويقول أيضًا: "ثمّ عصفت بالقضاء الشرعي عاصفة الفوضى وهدرت شقشقة الخلاف حتّى مسّ سياسة الحكومة من ذلك شيء، فتأثرت على الشّيخ علي بن جعفر وأنهت إلى عزله، وكان من ذلك شيء وأشياء، ممّا أدّى إلى إجباره على مغادرة (البحرين) فغادرها مضطرًّا إلى (القطيف)، وتوفّي فيها سنة ١٣٦٤هـ"، أمّا ترجمته فتشير إلى أنّه ترك القضاء باختياره بعدما أحس أنّ البعض يريد أن يقلب موازين العدل، فغادر (البحرين) سنة ١٣٥٨هـ الموافق ١٩٣٩م.

ثمّ عيّن الشّيخ محمّد علي آل حميدان (١٣١٩-١٣٧٤هـ) : (١٩٠١-١٩٥٤) قاضيًا، وكان ذلك سنة ١٣٥٧هـ الموافق ١٩٣٨م وبطلب من الشّيخ عبدالحسين الحلّي والشّيخ عبدالله بن محمّد صالح كما في ترجمته.

وفي عام ١٣٥٩هـ الموافق ١٩٤٠م ارتأى الشّيخ علي بن حسن أن يقدّم استقالته لينأى بنفسه عن هذه الأوضاع المضطربة، إضافة إلى كبر سنّه، فخصّصت له الحكومة مرتّبًا إلى وفاته في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ الموافق ٢٨ يونيو ١٩٤٣م.

تعيينات

بعد ذلك عيّن الشّيخ منصور بن محمد سلمان السّتري (١٣٣٧-١٤٢١هـ) : (١٩١٩-٢٠٠٠م) وذلك حوالي ١٣٦٤هـ الموافق ١٩٤٥م، فأصبح ثالث القضاة مع الشّيخ باقر والشّيخ محمّد عليّ، ثمّ توفّي الشّيخ محمّد علي آل حميدان في ٨ ربيع الثّاني ١٣٧٤هـ الموافق ٣ ديسمبر ١٩٥٤م، وتوفّي الشّيخ عبدالحسين بن قاسم الحلّي في ١٣

شعبان ١٣٧٥هـ الموافق ٢٥ مارس ١٩٥٦م، فاستدعي السّيّد محمّد أمين الصّافي ليكون قاضي التّمييز، وبعدها عيّن الشّيخ أحمد بن خلف آل عصفور (١٣٤٥-١٤٣٥هـ) : (١٩٢٦-٢٠١٤م) ثالث القضاة في ٢٣ رجب ١٣٧٩هـ الموافق ١١ يناير ١٩٦١م، ثمّ استقال السّيّد محمد أمين الصّافي بعد رفض أهله الإقامة في (البحرين) كما أخبرني بذلك الشّيخ أحمد آل عصفور، وعيّن بعده الشّيخ باقر بن أحمد آل عصفور قاضيًا للتّميز، وعيّن الشّيخ محمّد سعيد المبارك (١٣٤٢-١٤١٧هـ) : (١٩٢٤-١٩٩٦م) ثالث القضاة، استمرّ الشّيخ أحمد بن خلف آل عصفور في القضاء إلى أن عيّن مستشارًا للمجلس الأعلى للقضاء بتاريخ ١٩ محرّم ١٤٢٥هـ الموافق ١٠ مارس ٢٠٠٤م، واستمرّ الشّيخ محمّد سعيد المبارك حتّى تاريخ وفاته.

بعدها حدث تنظيم للقضاء، فعيّن الشّيخ محمّد صالح العريبي والشّيخ سليمان بن محمّد علي المدني سنة ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٧٧م، وأقعد الشّيخ باقر آل عصفور لكبر سنّه وهرمه في العام نفسه، وعيّن

الشّيخ عبدالأمير منصور الجمري في ٢٢ محرّم ١٣٩٧هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٧٧م.

وقفات تحليلية

الأسباب الرسمية لعزل القضاة

تشير المراسلات والوثائق الرّسميّة إلى أنّ عزل الشّيخ خلف آل عصفور عن منصبه كان بسبب سوء التّصرّف، وإنّه كان عرضة للرّشوة، واتّهم بحصوله على رشاوى وهدايا فيما يتعلّق بالدّعاوى القضائيّة المحالة إليه للفصل فيها، ففي إحدى القضايا الّتي دارت أخذ الشّيخ خلف -بحسب الاتّهام- مبلغًا قدره ١٠٠٠ روبيّة رشوة للبتّ في القضيّة، بعد إعادة تعيينه عاد لممارساته السّابقة بحماس مضاعف بحسب مزاعم الوثائق، حتّى وصفته إحدى الوثائق بإنّه لم يترك أيّ حجر دون أن يقلبه.

أمّا عزل الشّيخ عبد الله بن محمّد صالح آل طعّان فقد اتّهم بارتكابه لأعظم الجرائم في نهب أموال الأيتام بحسب تعبير بعض الوثائق، الّتي ذكرت بأنّه ارتكب أكبر الجنايات الّتي سوّد بها تاريخه

وأضعف أهل الدِّين المحقّين ونكّس رؤوس أهل الشّرع، أمّا الشّيخ محمّد علي المدني فقد اتّهم باختلاس ٧٠٠٠ روبّيّة أثناء تسيير شؤون القضاء بعد وفاة السّيّد عدنان آل عبدالجبّار.

بالنّسبة للشّيخ باقر بن أحمد آل عصفور فإنّه متّهم بموافقة المشاغبين ومرضى السّياسة الذين تدخّلوا للإفساد، ولإلقاح الفتنة بين الحكومة والرّعيّة وتشويش البلاد، طمعًا منه في تحزّب الأحزاب وطلب الرئاسة، إضافة إلى إذاعة أسرار الحكومة، وتنفيذ بعض الأحكام بنفسه من دون إخبار السّلطة، والتّحريض ضدّ الحكومة ومعارضتها، وإثارة الشّغب، والاهتمام بالمصالح الذّاتية، إضافة إلى معارضته عزل الشّيخ عبدالله ولقائه المستمر به والتّجوّل معه.

أمّا الشّيخ علي بن حسن آل موسى والشّيخ علي بن جعفر بن محمّد العوّامي فمتّهمان بالاستيلاء على مبالغ كبيرة جدًّا من أموال الأيتام، وأنّهما غير مؤهّلين ليكونوا قضاة، وقد اختلسا أموالاً من عقار معيّن تديره المحكمة الشّرعيّة على حدّ تعبير المراسلات.

تـبرئة القضاة

تعليقًا على هذه التّهم، أطرح هنا عددًا من النّقاط المهمّة تعليقًا على هذا الظّلم والإجحاف الّذي تعرّض له القضاة الأجلّاء:

أوّلًا: ينبغي قبل كلّ شيء استحضار موقعيّة مستشار الحكومة والمعتمد السّياسي والمقيم السّياسي، فهم يساندون دولة عظمى في الاستعمار والنّهب والاستكبار، كانت تجثم على صدور الفقراء والبسطاء ومن لا يملكون حيلة في الدّفاع عن أنفسهم، وهي دولة لا تدين بدين الإسلام، بل لا تراه إلا دينًا فاسدًا متخلّفًا إرهابيًّا، وبطبيعة الحال فإنّ العلماء الكرام كانوا يرون فيهم ما ذكرتُ وأكثر، إلّا أنّهم مضطرّون لمجاملتهم ومزاورتهم وقبول مناصبهم، دفعًا للضّرر وتحقيقًا للمصلحة، ومستشار الحكومة يعرف نفسه مستعمرًا مغتضبًا، ويعلم بأنّه في حقيقة الأمر غير مرحّب به، وقد ذكر في مذكّراته أنّهم كانوا يرمون فنجان القهوة الّتي يشرب فيه عندما يزورهم في بيوتهم، وعليه فمن المتوقّع أن تجد رفضًا وممانعة وتشكيكًا

في المقاصد، وإن تظاهر بالحرص على أموال الآخرين أو إنصافهم إلّا أن واقعه يتحدّث عن حقيقة استعماريّة مغتصبة تتدخّل فيما لا يعنيها.

ثانيًا: هناك مرتكز فقهي يتبنّاه مذهب أهل البيت عليهم السّلام، وهو أنّ الأمور الحسبيّة من أدوار الفقيه الجامع لشرائط الفتوى، ولا يجوز تمكين غيره في ذلك إلّا بإذن منه، وإلّا فهي من وظائفه الدّينية أصالةً، وبها يستقوي الدِّين وأهله، ويمسكان محور القيادة، كما أنّ القضاء الشّرعيّ بمحدوديّته الضّيّقة في عصرنا هو من وظيفة الفقيه أو من أذن له، ولا ينتظر الفقيه إذنًا من أحد أو تعيين من أحد لكي يزاول ما منحه الله سبحانه، ولذلك نجد في تاريخنا أنّ العلماء الكرام كانوا يزاولون القضاء في بيوتهم ومنازلهم دون تفويض من أحد، وعليه فانّ القضاة المتّهمين كانوا يرون -بلا شكّ ولا ريب- أن منصب القضاء هو دورهم الممنوح لهم من الشّريعة الغرّاء، وليس للمستشار أن يعيّن أو يعزل، بل كانوا يعتقدون بأنّ لهم ولاية أوسع من ذلك، وهذا ما يفسّر بقاء الشّيخ خلف آل عصفور ثمان سنوات من دون أن يستلم

منصب القضاء رسميًّا، وما يفسّر إصرار القضاة على مزاولته في بيوتهم ومساجدهم كتكليف شرعي حتّى بعد التّعيين الرّسمي، ويفسّر أيضًا رفض معظم القضاة لفصل إدارة أموال القاصرين عنهم، وتسليمه إلى لجنة من عوام النّاس، وما يفسّر تنفيذ الشّيخ باقر لقراره القضائي دون الرّجوع لهم.

ثالثًا: من الواضح جهل مستشار الحكومة بأحكام الفقه الجعفريّ، فهو يعتبر استلام الحقوق الشّرعيّة من أخماس وزكوات وصدقات وأوقاف يعتبرها رشوة، ويرى بأنّ صرفها في مواردها المقرّرة شرعًا سوء تصرّف واستيلاء على الأموال، واستنكر صرف جزء من هذه الأموال على القاضي نفسه، مع أنّ الفقه الجعفريّ يرخّص ذلك، كما استنكر تقاضي المال على إجراء عقود الزّواج والطّلاق، وقد جهل جواز ذلك بل إنّها أمر محمود في بعض الموارد كالطّلاق مثلًا.

وقد تنبّه المستشار إلى جهله بقواعد الفقه الجعفري ولكن بعد فوات الأوان، فقد كتب للشّيخ حمد بن عيسى نائب الحاكم في ١٧

ربيع الأوّل ١٣٥٦هـ الموافق ٢٨ مايو ١٩٣٧م: "إنّه ليس بإمكان مستشار الحكومة أن يبدي فكرته فيما إذا كان عملهما -أي القاضيان المتّهمان- بموجب المنهج الشّرعي أم لا، إلّا أنّ الجمهور يرونه بخلاف ذلك".

وفي المقابل فإنّ إحاطة القضاة بقواعد الفقة الجعفري لا يمكن إنكارها أوتغافلها، فالشّيخ خلف "فقيه فاضل" كما في (نقباء البشر) لآغا بزرك الطّهراني، والشّيخ عبدالله بن محمّد صالح "مجتهد على التّحقيق" كما قال الشّيخ ضياء الدِّين العراقي، والشّيخ باقر آل عصفور فقيه ونسبه إليها السّيّد محمّد كاظم شريعتمداري والشّيخ محمّد طاهر الخاقاني كما حرّرناه في كتابنا (العقد الزّاهر)، أمّا الشّيخ علي بن حسن والشيخ علي بن جعفر فهما فاضلان على أقلّ تقدير.

رابعًا: إنّ تعميم الاتّهام على جميع المشايخ يجعل الباحث يتوقّف طويلًا، ويرفض بشكل قاطع قبول هذه الاتّهامات، وخصوصًا مع عدم سماعنا للطّرف المقابل، الّذي كان الطّرف الأضعف سلطة

وإعلامًا، ولو كان الأمر كما يروّجون لما استمرّت شعبيّة القضاة بعد ثبوت إدانتهم بحسب ادعائهم، فهذا الشّيخ باقر يعارضهم في عزل الشّيخ عبدالله بن الشّيخ محمّد صالح آل طعّان، حتّى أنّ مستشار الحكومة أرسل له رسالة في ٢٨مايو ١٩٣٨ الموافق ٢٧ ربيع الأوّل ١٣٥٧هـ يرفض فيها تجوّل الشّيخ باقر آل عصفور مع الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح ومرافقته والاجتماع معه، باعتباره شخص حكم في قضية جنائية كبيرة، وفي خطاب المستشار الموجّه للمعتمد السّياسي بتاريخ ٥ شعبان ١٣٥٤هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٣٥لإخباره بعزل الشّيخ عبد الله بن محمّد صالح، نقل مقترح تعيين قاضٍ عراقيّ ثالث يضع حدًّا لأتباع القاضي السّابق، فإذا كان الشّيخ عبدالله مرتكبًا لجريمة فلماذا تكون له أتباع إلى درجة أنّ المستشار يعدّ العدّة للحدِّ من حرّكاتهم؟ ولماذا يصرّ الشّيخ باقر آل عصفور على مرافقته رغم تكرار تحذيره؟

وعندما عُزل الشّيخ خلف آل عصفور أغلق التّجّار محلّاتهم ودكاكينهم الّتي هي مصدر رزقهم أغلقوها مرّتين أو ثلاث مرّات، تضامنًا معه واحتجاجًا على الإجراءات الّتي اتُّخذت ضدّه، أليس هذا دليل على شعبيّة عارمة؟ بينما يراها المستشار تحريضًا وخداعًا للغوغاء، والحقّ بأنّ المستعمر هو رأس الغوغائيّة، ثمّ أنّه إذا كان هذا الشّخص افتضح أمره فلماذا احتشدت الحشود واصطفّت الألوف لاستقباله أمام الفرضة، كما ذكر الشّيخ إبراهيم المبارك في (حاضر البحرين).

خامسًا: من طبيعة أصحاب الأغراض أن يحشّدوا جميع الأدلة المنطقيّة وغير المنطقيّة لإقناع أصحاب القرار، فيستميلونهم إلى حيث يريدون، فنجد مزاعم وجود العديد من المطالبين والمحتجّين الّذين كتبوا العرائض تلو العرائض، وكلّما أراد المستشار أن يصدر قرارًا زعم بأنّها استجابة للمطالبات العارمة، وفي الوقت ذاته يناقض نفسه

بإثبات وجود الأنصار المعارضين لقراره، وهذا ما سوف يتّضح في السّطور القادمة.

سنة عودة الشيخ خلف

صرّحت الوثائق بأنّ عودة الشّيخ خلف إلى (البحرين) كانت سنة ١٣٢٠هـ الموافق ١٩٠٢م وهذا ما لا يتوافق مع ما ذكره التّاجر في منتظم الدّرّين، حيث أشار بأنّ عودته كانت سنة ١٣١٦هـ الموافق ١٨٩٨م، ولا سبيل عندي في ترجيح سنة على غيرها.

الخبث العنصري

أصرّ المعتمد السّياسي والمستشار على نسبة الشّيخ خلف آل عصفور إلى أنه فارسيّ في أكثر من مراسلة، في محاولة خبيثة لدقّ إسفين العنصريّة المقيتة، وكأنّ قيمة المرء تكمن في أصوله القبليّة، وواضح أنّهما استعانا على دعم زعمهما بحقيقة هجرة الشّيخ خلف مع والده الشّيخ أحمد آل عصفور لتأدية دوره الوظيفيّ هناك، ولكن هذا لا يخفي الحقيقة الجليّة كالشّمس في رابعة النّهار، وهي أنّه ينحدر

عن أسرة تجذّرت أصولها في (البحرين)، ولذلك ترى المعتمد السّياسي اعترف في مراسلة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٩م بأنّ الشّيخ خلف من الرّعايا الفارسيّين لكنه لم يكن مسجّلاً كمواطن أجنبي، ولمّا وجد الشّيخ خلف آل عصفور هذه الشّنشنة المعلومة، والطّنطنة المفهومة، أكّد أنّ ولادته كانت في (البحرين) وأثبتها في تصريح المغادرة، واستصدر جواز سفر له بعد ذلك، ولم يجدوا بدًّا إلّا في الرّضوخ لهذه الحقيقة بخلاف ادّعاءاتهم.

تدخل العوام وتحشيد المسوّغات

خلف كلّ قرار يصدر، هناك ادّعاءات بوجود مطالبات وعرائض وشكاوى ووساطات يكون بعدها صدور ذلك القرار، عزل الشّيخ خلف ثمّ إعادته ثمّ عزله، تعيين السّيّد عدنان آل عبدالجبّار، وتفويضه إدارة الأوقاف الجعفريّة، ثمّ تعيين الشيخ عبدالله بن محمّد صالح والشّيخ علي بن حسن آل موسى، وتمكين الأخير لإقامة صلاة الجمعة بدلًا عن غيره، وغير ذلك، كلّه إمّا يدلّ

على تحكّم العوام بما هو ليس من اختصاصهم، أو هو تحشيد مفتعل لدعم القرارات المتّخذة، وفي كلا الحالتين الأمر غير مقبول.

وفي هذا الصّدد لابدّ وأن استذكر عبارة ذكرها الشّيخ إبراهيم المبارك في (حاضر البحرين) وهي: "ثمّ جُعل الاختيار في شخصيّات القضاة لهويّة الشّعب، فوقعت الفوضى وتنافست النّفوس.. وهذا هو الزّمان الّذي سمّيناه بزمان الفوضى، حيث تُرِك الاختيار في تعيين القاضي إلى الشّعب، وحيث إنّ هواية (البحرين) بالطّبع والخاصّة لكلّ جديد وأوّل قادم وطروء العوارض النّفسانيّة، كان الشّعب في كلّ يوم يحبّ عزل قاضٍ ونصب آخر، فوقع في منصب القضاء قلق عظيم".

تناقض المزاعم بين التأييد والمعارضة

أثناء كتابة المراسلات والتّقارير المتعلّقة بتلك الفترة، لم تكن هناك حيّاديّة في الطّرح استجرارًا لتأييد صاحب القرار، بل شاع استخدام لغة التّعميم والمبالغة، فبان التّهافت بشكل ملحوظ، فمن

طرف نجد مزاعم بأنّ الشيعة لا يثقون بالشّيخ خلف، وإنّ تصرّفاته وضعت حدًّا لصبر النّاس، فقاموا بتقديم شكوى إلى الوجهاء الّذين قدّموا بدورهم العرائض، وأنّه أثار البغضاء بين الشّيعة، وفي المقابل يذكر حدوث اضطرابات مرتين أو ثلاث مرات حيث يقوم أصحاب المتاجر بإغلاق محلّاتهم التّجاريّة في وضح النّهار، ولكنّ المستشار يُضعِف هذه الشّعبية بإدّعاء أنّ الشّيخ خلف أصدر تعليماته لبعض الأشخاص أو قام بالتّحريض على ذلك، وكأنّ النّاس بسطاء إلى هذا الحدّ، ويجب علينا نحن اليوم أن نعتقد أن ما حدث هو تحريض خبيث، ولا ينبغي أن نشكّك في إدارة مستعمر جثم على صدور النّاس وتحكّم برقابهم، وتدخّل في أمور لا يقفه فيها أصلًا، لقد شهدت التّقارير والمراسلات وجود وساطات لإعادته لمنصبه الرّسميّ، ومطالبات لإعادته من قبل الزّعماء من أجل إرجاع الشّيخ خلف لإمامة الجمعة فقط، وهناك وفد من ألفي شخص من البحّارة يطالبون بإعادة الشّيخ خلف إلى (البحرين)، وقد قاموا باختراع حيلة

ذكيّة، حيث زعموا بأنّهم يقفون موقفًا مضادًّا للشّيخ خلف، وهم على العكس تمامًا، حتّى جنّ جنون المعتمد السّياسي وتجاوزت ألفاظه اللياقة الأدبيّة عندما ذكر الحاج أحمد بن خميس الرّأس المدبّر لهذه الحيلة الذّكيّة.

إنّ نهاية عمل المستشار تدلّ على التّقييم الشّعبي لأدائه طِوال فترة تواجده في (البحرين)، إذ كان مطلبًا شعبيًا توافق عليه الجميع، بضرورة مغادرته البلاد فورًا، ونتيجة ما حدث من اضطرابات وأعمال شغب تمّ تخفيض صلاحيّاته، إلى أن وجد نفسه مجبرًا للخروج، وبعبارة صريحة لقد تمّ طرد المستشار من قبل شعب (البحرين) ليعيش بسلام، بنفس اللفظ الّذي استخدمه هو عندما نفى الشّيخ خلف.

تولّد الشيخ خلف آل عصفور

تولّد الشّيخ خلف آل عصفور بحسب (نقباء البشر) سنة ١٢٨٥هـ، حيث ذكر آغا بزرك الطّهراني أنّه التقى بالشّيخ خلف

وسأله عن مولده، فتكون هذه السّنة مأخوذة عن الشّيخ خلف نفسه، أمّا في تصريح العودة (للبحرين) الصّادر من المفوّضيّة السّامية في (العراق) فإنّ ولادته سنة ١٨٤٦م (١٢٦٢هـ)، وهي أيضًا مأخوذة عن الشّيخ خلف نفسه، إذ قدّم الشّيخ خلف التماسًا مرفقًا بترجمته كما في خطاب من مفوّصية (بغداد) للمقيم السّياسي بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣١م (٢٩ ذي القعدة ١٣٤٩هـ).

إنّ حمل الأمر على اشتباه القائل أو النّاقل لا يسعفنا في ترجيح سنة على غيرها، ولكن إذا ما تأمّلنا ما كتبه آغا بزرك في (نقباء البشر) يؤكّد لنا تدنّي احتماليّة اشتباهه، فقد صحّح ما نقله في (الكرام البررة) حيث قال بأنّ ولادة الشّيخ خلف في حدود سنة ١٢٨٠هـ استنادًا إلى إخبار البعض، والصّحيح ما ذكره هنا في (نقباء البشر) لأنّه سمع ذلك منه مشافهة عندما التقاه في (سامرّاء) سنة ١٣٣٨هـ، وهذا ما يجعلنا نؤكّد أنّ ولادة الشّيخ خلف كانت سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م)، وأمّا سنة ١٨٤٦م فمحمولة على الاشتباه ربّما بسبب تحويلها للتّاريخ

الميلادي، فالشّيخ خلف آل عصفور عندما زوّدهم بتاريخ مولده إنّما قاله بالتّاريخ الهجريّ على الأرجح، والله أعلم بحقائق الأمور.

كما أنّ تاريخ وفاة الشّيخ خلف كانت في ٢٩ رمضان ١٣٥٥هـ وليس ٢٥ رمضان كما تشير إلى ذلك بعض التّراجم، وهو ما أخبرني به الشّيخ أحمد ابن الشّيخ خلف آل عصفور بأنّ وفاة والده كانت ليلة العيد، وهو يتذكّر ذلك جيّدًا إذ كان بصحبة والده.

تحديد سنوات الشيخ خلف

ذكرت الوثائق البريطانيّة أنّ عودة الشّيخ خلف (للبحرين) كان سنة ١٩٠٢م (١٣٢٠هـ)، ومكث ثمان سنوات ثمّ تولّى القضاء الشّرعيّ رسميًّا، ثمّ اعتزله لمدّة ثلاث إلى أربع سنوات، ثمّ عاود مزاولة القضاء الرّسميّ لمدّة خمس سنوات إلى أن عُزل ونُفي إلى (العراق) في مايو ١٩٢٧ (ذي القعدة ١٣٤٥هـ)، وعليه نخلص من هذه التّواريخ المثبتة إلى أنّ تعيين الشّيخ خلف قاضيًا رسميًّا كان سنة

١٩١٠م (١٣٢٨هـ)، وعزله الأوّل كان سنة ١٩٢٠م (١٣٣٧هـ)، وعودته للقضاء سنة ١٩٢٣م (١٣٤٠هـ).

وساطة التسامح

من أجل إعادة الشّيخ خلف آل عصفور توسّط كل من: عبدالعزيز بن حسن القصيبي ويوسف بن أحمد كانو والحاجّ عبدعلي بن منصور رجب، وهؤلاء من الشّخصيّات البارزة، ومن أعيان الدّولة ومن المقرّبين، ومن كبار تجّارها، ومن أهل الحلّ والعقد، الّذين يُسمع إلى رأيهم ويؤخذ بقولهم، فالأوّل من أكابر تجّار اللؤلؤ وقد شغل العديد من المناصب الرّسميّة، والثّاني ممّن تشهد له ساحات العطاء والعمل الإنساني وخصوصًا وقت الأزمات، واللافت في الأمر أنّ هاتان الشّخصيّتان من أبناء الطّائفة السّنيّة الكريمة، وإذا بهما يدخلان في وساطة لعالم شيعيّ أزعج الحكومة في ذلك الوقت، وربّما ستؤثّر هذه الوساطة على حضوتهم الرّسميّة والتّجاريّة، ومع ذلك توسّطا لإعادة تعيين الشّيخ خلف قاضيًا لأبناء الطّائفة الشّيعيّة

الكريمة، وهذا لا يدلّ على معدنهما النّقي فحسب، بل يدلّ على قيمة التّسامح والتّعايش والقبول، والّتي عرفها أهالي (البحرين) منذ يومهم الأوّل.

عناية سماوية بالشيخ خلف

لستُ بمبالغ أو متعاطف إذا ما زعمتُ بأنّ ما حدث من عودة الشّيخ خلف (للبحرين) كانت أقرب إلى العناية السّاويّة، إذ تآزرت الكثير من المعطيات ليحدث ما كان غير متوقّع، وبخلاف الرّغبة الجامحة لحكومة الدّولة العظمى (بريطانيا).

- تخلّف الوكيل الأوّل لأموال الشّيخ خلف عن أمانته، ورفض الوكيل الثّاني لتولّي المهمّة، خلق مسوّغًا منطقيًّا لإلحاح الشّيخ خلف من أجل العودة (للبحرين) ، وخصوصًا مع عدم إلغاء وكالة الأوّل، وإبطال وكالة الثّاني، بحكم الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح بحسب الحكم القضائي.

- فهمت المفوّضيّة السّامية بأنّ الشّيخ خلف آل عصفور شخص محمّي بريطانيّ، وكتبت ذلك في تصريخ المغادرة، قبل التّثبّت من صحّة ذلك.
- طلب الالتماس الّذي قدّمه الشّيخ خلف آل عصفور ينبغي أن يثير شكّ المفوّضيّة السّامية في (العراق)، لأنّه لو كان الأمر طبيعيًّا لما كانت هناك حاجة للالتماس.
- تمّ منح التّصريح قبل موافقة حكومة (البحرين)، ولمّا جاء الرّفض متأخّرًا، تمّ الإبراق إلى (البصرة) من أجل إيقاف سفر الشّيخ خلف، ولكن فات الأوان إذ أنّه خرج من (العراق) في طريقه (للبحرين).
- رغم أنّ عودة الشّيخ خلف كانت عودة من غير إذن مسبق، إلّا أنّ الحكومة وجدت نفسها مضطرّة للتّغاضي عن ذلك، فسمحت له بالنّزول إلى أراضيها، كما تغاضت عن خطئه بحسب رأيهم.

- قبل إصدار تصريح المغادرة بدا أنّ مقدّم الطّلب بحرينيًّا بالولادة، وبالتّالي يحقّ له ظاهرًا التّوجّه إلى (البحرين)، ومع الاستفسارات ومراجعة السّجلّات لم تسفر النّتيجة عن أيّ شيء يمنع الموافقة من تصريحه للعودة.
- عودة الشّيخ أحدثت فارقًا كبيرًا إذ أثبت أنه غير مذنب، وحافظ على ممتلكاته، وصلح حالة مع الدّولة.
- في المرّة الأخيرة الّتي حصل فيها الشّيخ خلف على تصريح العودة قدّم طلبًا للحصول على تسهيلات جواز السّفر للتّوجّه (للبحرين)، وتمّت التّوصية عليه بشدّة من قبل شخصيّة بارزة ومكانة استثنائيّة ومن وجهاء محلّيّين على حدّ تعبير المراسلات الثّقافيّة.
- بعد استلام عدم الموافقة من حكومة (البحرين) تمّ إجراء بحث إضافيّ في أرشيفات المفوّضيّة السّامية فتمّ العثور على مراسلات

سابقة تتعلّق بالاعتراض على عودة الشّيخ خلف، في حين لم يتمّ العثور عليها قبل إصدار التّصريح.

اجتماع الأمور سالفة الذّكر يجعلنا نعتبر أنّ ما جرى للشّيخ خلف أشبه شيء بالعناية السّماويّة الّتي يختص بها الصّالحون، أوهي من التّسديد الإلهيّ.

وقفات عند (حاضر البحرين)

ذكر الشّيخ إبراهيم المبارك في كتابه (حاضر البحرين) أمورًا تحتاج إلى التّوقّف.

- أشار إلى أنّ عودة الشّيخ خلف كانت بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٤٩هـ، بينما تشير المراسلة المؤرّخة بتاريخ ١٨ مارس ١٩٣١م الموجّه من المستشار إلى المعتمد السّياسي بأنّ الشّيخ خلف وصل أمس إلى (البحرين)، أي أن تاريخ عودته ١٧ مارس ١٩٣١م وتكون بالتاريخ الهجري ٢٨ شوّال ١٣٤٩هـ تقريبًا، وهو الرّاجح على ما ذكره المبارك، لأنّه يستند إلى وثيقة

رسمية صدرت بعد الحدث مباشرة، بينما نحمل نقل المبارك على الاشتباه، والله أعلم.

- أشار صاحب (حاضر البحرين) إلى أنّ أوّل من طُلب للقضاء بعد وفاة الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح هو الشّيخ خلف بعد عودته إلى (البحرين)، فامتنع عليهم فشدّدوا عليه، وكرّروا الطّلب، وإنّي -المتحدّث هو الشّيخ إبراهيم المبارك- لحاضر معه في (عالي)، إذ جاءته هيئة الانتخاب يرأسهم الحاجّ عبدعلي بن رجب، فطلبوا منه قبوله ذلك بضراعة وخنوع، حتّى أنّ الحاجّ عبدعلي بن رجب انحنى أمام الشّيخ وأخذ قدم الشّيخ ووضعها على رقبته وقال: اقبل ذلك وقدمك على رقبتي، فامتنع الشّيخ وأبى عليهم، حتّى يئسوا من قبوله.

أقول: الشّيخ خلف رفض المنصب الرّسمي، لأنّه كان يعتقد بأنّه قاضٍ منفصل عن السّلطة، لا ينتظر تعيينًا ولا عزلًا من أحد ومرجعه تكليفه الشّرعيّ.

- التّسلسل الوارد في (حاضر البحرين) يوحي بأنّ استقالة الشّيخ علي بن حسن آل موسى كانت قبل استدعاء الشّيخ عبدالحسين الحلّي للقضاء، والصّواب ما ذكرناه، حيث وفد الشّيخ عبدالحسين ثمّ استقال الشّيخ علي بن حسن.

تسلسل الأحداث

التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي	الحدث
١٣٢٠	١٩٠٢	عودة الشيخ خلف إلى (البحرين)
١٣٢٨	١٩١٠	تعيين الشيخ خلف قاضيًا رسميًّا
١٣٣٧	١٩٢٠	العزل الأول للشيخ خلف كقاضٍ
١٣٤٠	١٩٢٣	إعادة الشيخ خلف كقاضٍ رسميّ
٢٣ رجب ١٣٤٥	٢٦ يناير ١٩٢٧	تعيين السّيّد عدنان قاضيًا رسميًّا
ذي القعدة ١٣٤٥	مايو ١٩٢٧	مغادرة الشّيخ خلف إلى (العراق)
٩ صفر ١٣٤٦	٧ أغسطس ١٩٢٧	تولّي السّيّد عدنان إدارة الأوقاف
٢١ جمادى الآخرة ١٣٤٧	٦ ديسمبر ١٩٢٨	وفاة السّيّد عدنان آل عبدالجبّار
١٣ شعبان ١٣٤٧	٢٤ يناير ١٩٢٩	تعيين الشّيخ عبدالله والشّيخ علي حسن
٢٨ شوّال ١٣٤٩	١٧ مارس ١٩٣١	عودة الشّيخ خلف الثانية
٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٤	٢٦ يوليو ١٩٣٥	تعيين الشّيخ علي بن جعفر بن محمّد
٣٠ رجب ١٣٥٤	٢٨ أكتوبر ١٩٣٥	عزل الشيخ عبدالله عن القضاء
٩ محرّم ١٣٥٥	١ أبريل ١٩٣٦	تعيين الشّيخ باقر بن أحمد آل عصفور
١٥ربيع الثّاني ١٣٥٧	١٣يونيو ١٩٣٨	وصول الشّيخ عبدالحسين الحلّي كقاضٍ
١٣٥٧	١٩٣٨	تعيين الشيخ محمد علي آل حميدان قاضيًا
١٣٥٨	١٩٣٩	عزل الشّيخ علي بن جعفر بن محمد
١٣٥٩	١٩٤٠	استقالة الشّيخ علي بن حسن آل موسى

أعمار ومدد قضاة الشرع الجعفري

	عمره وقت تولّيه القضاء الرسمي	مدّة توليه القضاء الرّسمي في (البحرين)
الشيخ خلف بن أحمد آل عصفور	٤٣ عامًا	١٥ عامًا
السّيّد عدنان بن علوي آل عبدالجبار	٤٣ عامًا	٢٣ شهرًا
الشّيخ عبدالله بن محمّد صالح آل طعّان	٢٦ عامًا	٧ أعوام
الشّيخ علي بن حسن آل موسى	٩٠ عامًا	١٢ عامًا
الشّيخ علي بن جعفر بن محمّد	٤١ عامًا	٣ أعوام
الشيخ باقر بن أحمد آل عصفور	٥٢ عامًا	٤٢ عامًا
الشّيخ عبدالحسين بن قاسم الحلّيّ	٥٧ عامًا	١٨ عامًا
الشيخ محمّد علي آل حميدان	٣٨ عامًا	١٧ عامًا
السّيّد محمّد أمين الصافي	٥٥ عامًا	١٣ عامًا
الشّيخ منصور بن محمّد سلمان السّتري	٢٧ عامًا	أكثرمن ٥٠ عامًا
الشّيخ أحمد بن خلف آل عصفور	٣٤ عامًا	٤٦ عامًا
الشّيخ محمّد سعيد المبارك	٤٦ عامًا	٢٩ عامًا

وثيقة تعيين السّيّد عدنان آل عبدالجبّار

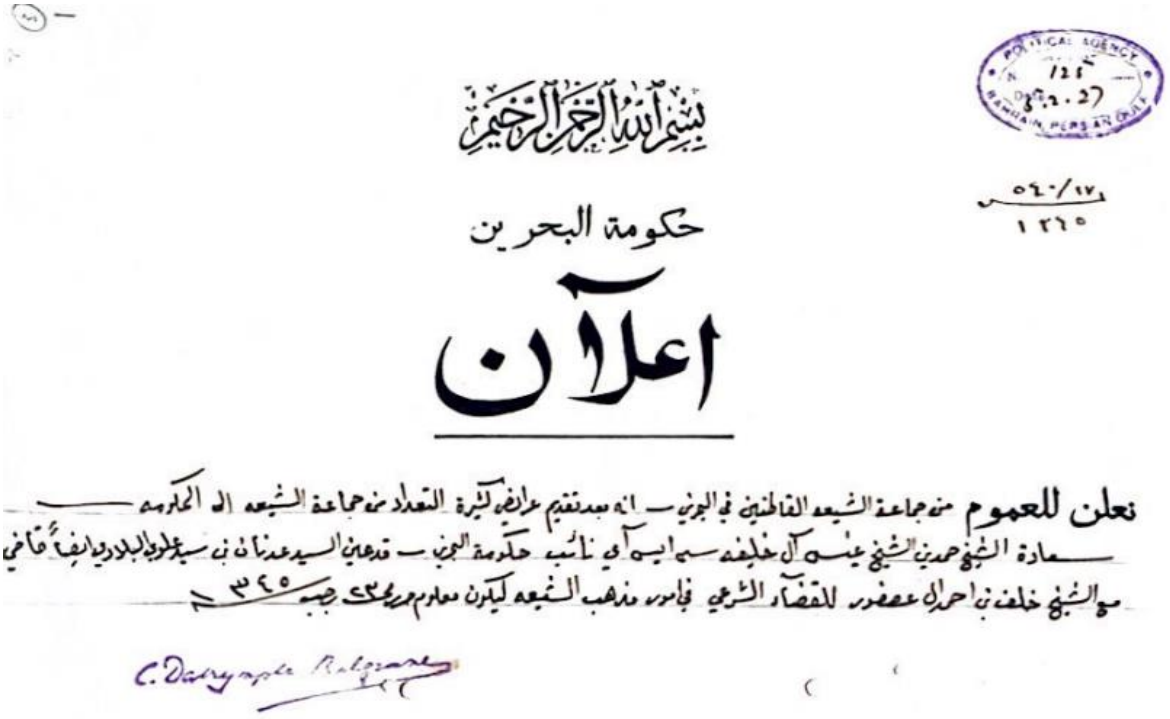

بسم الله الرحمن الرحيم

حكومة البحرين

اعلان

نعلن للعموم من جماعة الشيعه القاطنين في البحرين — انه بعد تقديم عرائض كثيرة العدد من جماعة الشيعه الى الحكومه — سعادة الشيخ حمد بن الشيخ عيسى آل خليفه — سمو ايس آي نائب حكومة البحرين — قد عين السيد عدنان بن سيد علوي البلادي عالماً قاضي من الشيخ خلف بن احمد المعضدي للقضاء الشرعي فيما بين مذهب الشيعه ليكون معلوم حرر بمحكمة بتاريخ ٣٤٥

C. Dalrymple Belgrave

رسالة الملك فيصل الأوّل للشيخ حمد بن عيسى

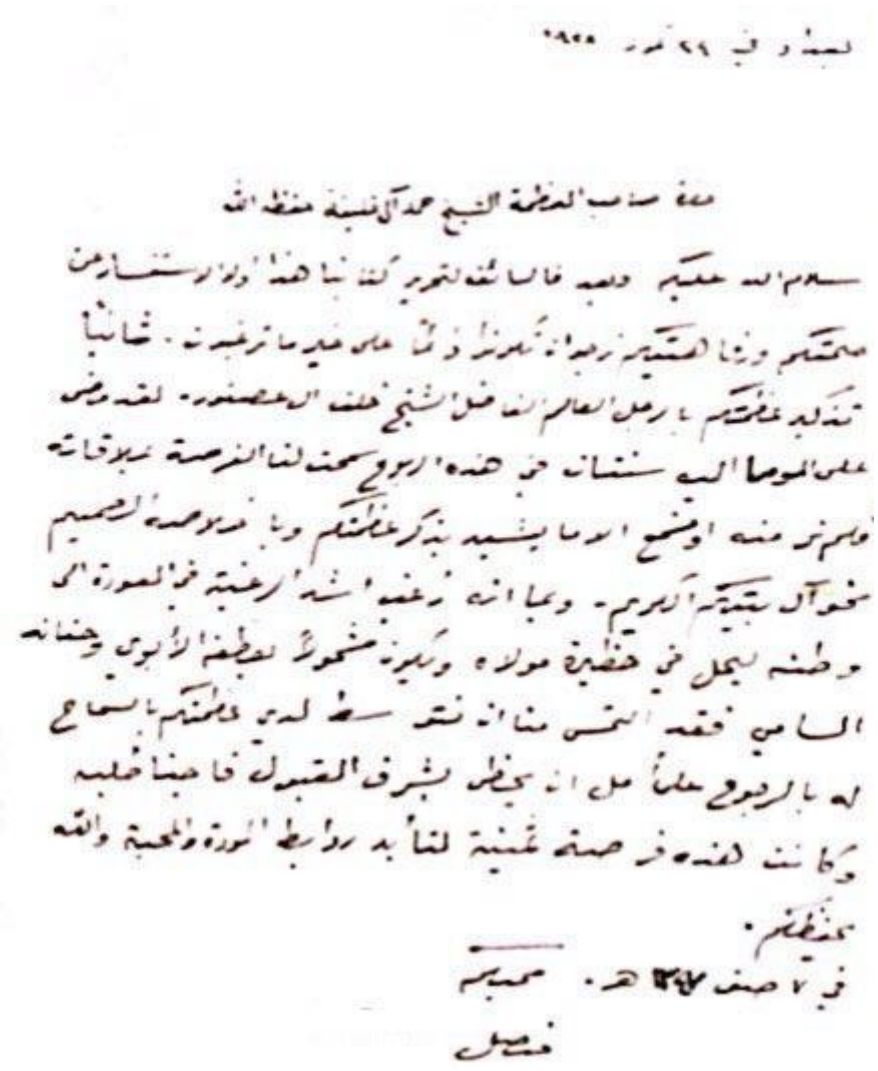

صورة صاحب المعظمة الشيخ حمد آل خليفة حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كتابنا هذا ولا استفسار من
صحتكم ونرجو العتيد رجاءنا ذلك على عكس ما ترغبون. شاغلنا
تذكيركم يا رجل العالم الفاضل الشيخ خلف الأعصمي. لقد وفق
على الوصاية السنية في هذه الدوحة سعت لنا الفرصة بملاقاته
والتمتع منه أو منع الدواعي يشبه بذكر عظمتكم وبما فيه صحة الصميم
نحو آل بيتكم الكريم. وبما أنه رغبة الشديدة الرغبة في الصورة التي
وطنه ليجعل في حظيرة مولاه وكبيرة مشمولة بعطف الأبوي وحنانه
السامي فقد التمس منا أن نكتب لكم وطلبكم بالسماح
له بالرجوع علماً على أن يحظى بشرف القبول فاجبنا طلبه
وكانت لهذه في صحة ثمينة للتأييد روابط المودة والمحبة والله
يحفظكم.

في ٢٠ صفر ١٣٤٧ هـ. صديقكم

فيصل

وثيقة تعيين الشّيخ عبدالله آل طعّان والشّيخ علي بن حسن

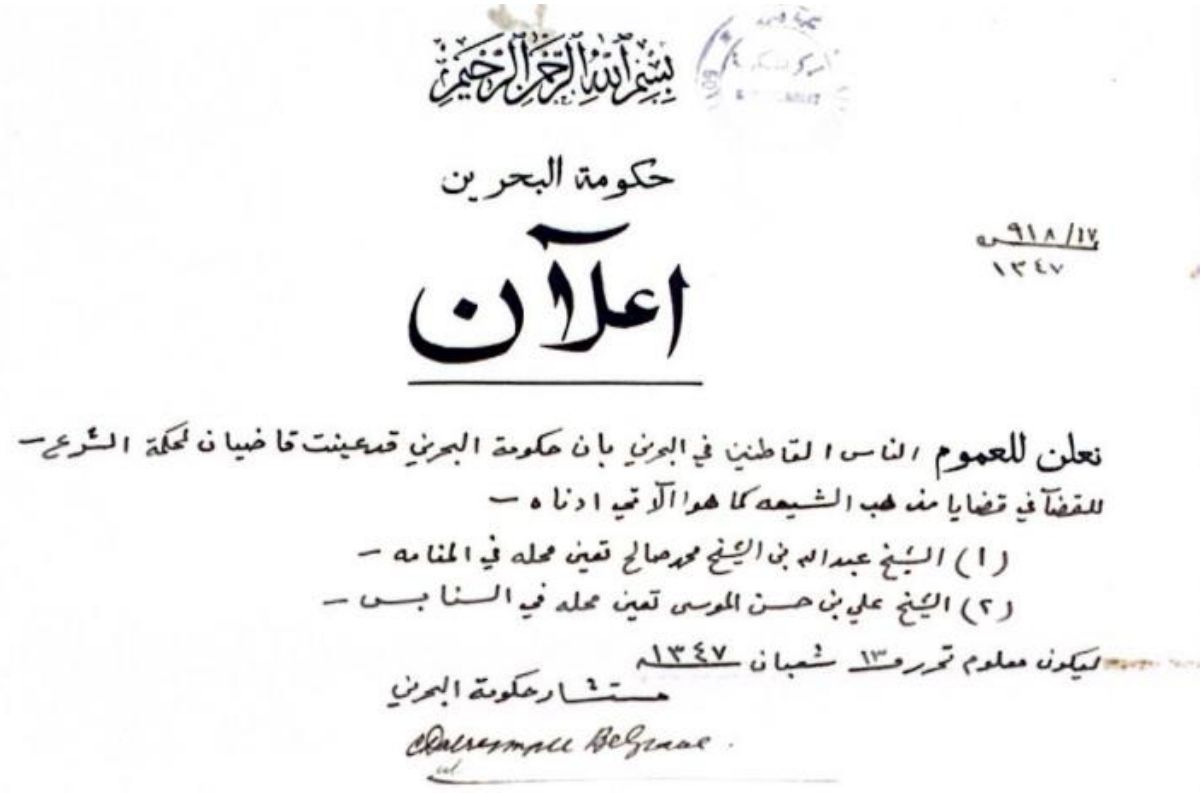

بسم الله الرحمن الرحيم

حكومة البحرين

١٧/٩١٨هـ
١٣٤٧

اعلان

نعلن للعموم الناس القاطنين في البحرين بان حكومة البحرين قد عينت قاضيان لمحكمة الشرع للقضا في قضايا مذهب الشيعه كما هو الآتي ادناه —

(١) الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد صالح تعين محله في المنامه —

(٢) الشيخ علي بن حسن الموسى تعين محله في السنابس —

ليكون معلوم تحريرا ١٣ شعبان ١٣٤٧هـ

مستشار حكومة البحرين

Charles Belgrave.

تصريح دخول الشّيخ خلف (للبحرين)

EMERGENCY CERTIFICATE.

No. 51

THIS IS TO CERTIFY THAT
Shaikh Khalaf son of Shaikh Ahmad Asfur

has stated to me that he (she) is a British protected person native of Bahrain

and that I have no reason to doubt his (her) statement.

This certificate is valid only for the journey to % Bahrain

leaving @ Basra

for @ £ Bahrain

and must be surrendered to the Immigration Officer at the place of arrival.&

Accompanied by his wife Afifa d/o Muhammad.

Signed

Date 4th March,1931. His Majesty's Consul, Baghdad.

Summary of the statement made by the holder in proof of his (her) British nationality:-

Born at Bahrain in the year 1846.

* Insert Status.

% Insert British territory of destination.

@ If the certificate is issued by a Consul at an inland post where the information as to the name of vessel, date of sailing etc is not available, it is desirable, in order to avoid possible inconvenience to the traveller on arrival, that the particulars should be added by the British Consular Officer at the port of embarkation and attested by his consular seal.

&. The possession of this emergency certificate does not exempt the holder from compliance with any immigration regulation in force in the country of destination or from the necessity of obtaining a visa when required.

وثيقة تعيين الشّيخ علي بن جعفر

حكومة البحرين

اعلان

صورة طبق الاصل

العدد ٢٧/١٣٥٤ .

بهذا تخبر العموم ان الحكومة قد عينت الشيخ علي بن جعفر بن محمد قاضيا في محكمة الشهمة الشرعية . وهو سيجلس في تلك المحكمة مع الشيخ علي بن حسن آل موسى في العناية لهم ذلك .

الامضاء (سي . ذي . بلكريف)

مستشار حكومة البحرين

حرر في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٤ .
الموافق ٢٩ يوليو ١٩٣٥ .

وثيقة تعيين الشّيخ باقر آل عصفور

حكومة البحرين

اعلان

العدد ١/١٣٥٥٠

الشيخ باقر بن الشيخ احمد آل عصفور٠

تحيط العموم ان الشيخ باقر بن الشيخ احمد آل عصفور قد عين قاضيا للمنامة من تاريخه ويجلس بمحكمة الشرع الصغرى مع الشيخ علي بن حسن آل عرهم والشيخ علي بن جعفر٠ ليسكن معلوما٠

مستشار حكومة البحرين٠

حرر في ٩ محرم الحرام ١٣٥٥٠
الموافق ١ ابريل ١٩٣٦٠

رسالة الشّيخ حمد بن سلمان للشّيخ خلف آل عصفور

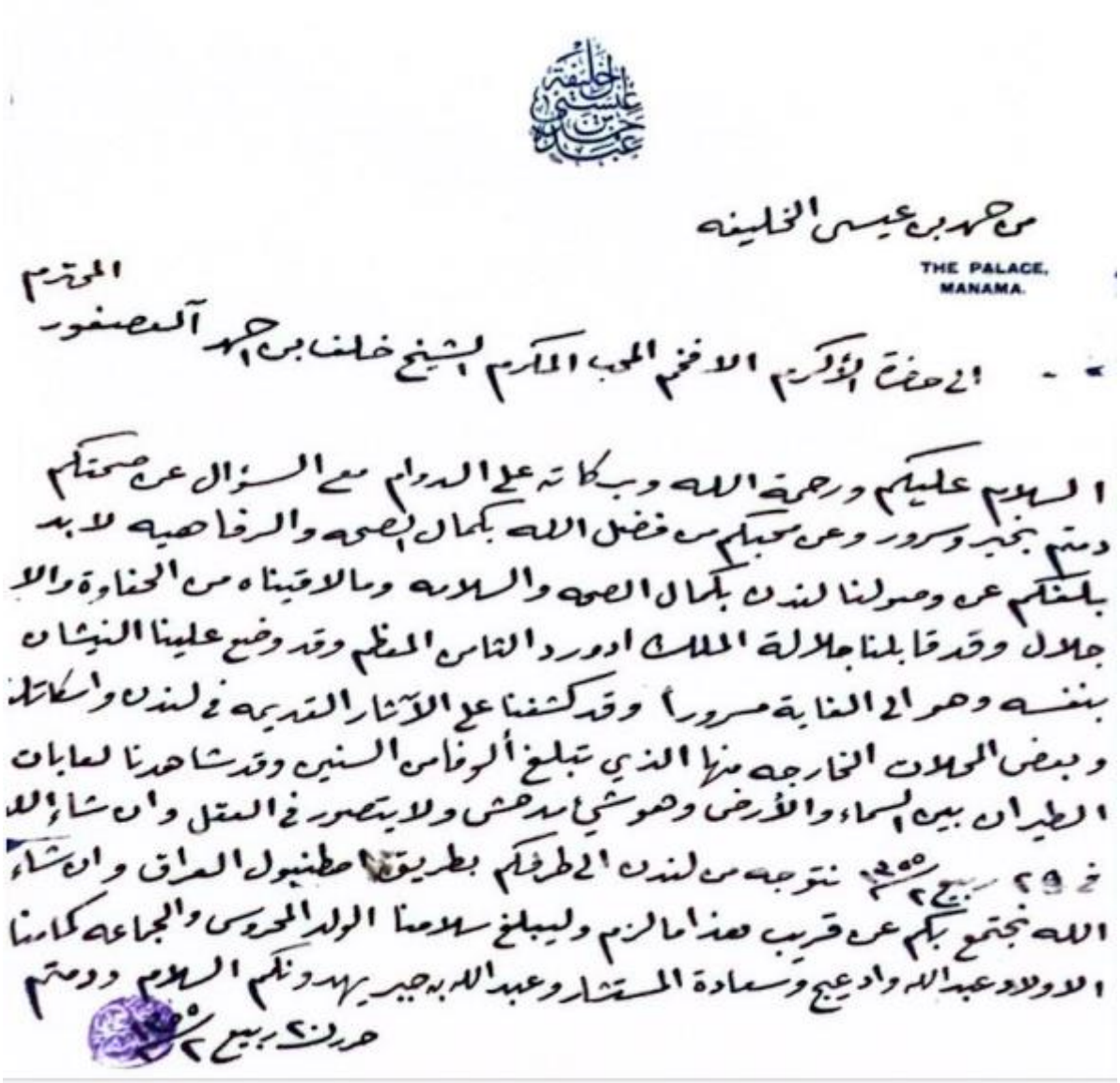

من حمد بن عيسى الخليفه

THE PALACE,
MANAMA.

المحترم

الى حضرة الأكرم الافخم المحب المكرم الشيخ خلف بن حمد آل عصفور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام مع السؤال عن صحتكم
وتتم بخير وسرور وعن محبكم من فضل الله بكمال الصحه والرفاهيه لا بد
بلمنكم عن وصولنا لندن بكمال الصحه والسلامه وبالاقيناه من الحفاوة والا
جلال وقد قابلنا جلالة الملك ادورد السابع المعظم وقد وضع علينا النيشان
بنفسه وهو الى الغاية مسرور وقد كشفنا على الآثار القديمه في لندن واسكاتلا
وبعض المحلات الخارجه منها الذي تبلغ ألوفا من السنين وقد شاهدنا لعابات
الطيران بين السماء والأرض وهو شيء مدهش ولا يتصور في العقل وان شاء الله
في ٢٩ ربيع ٢ ١٣٢٥ نتوجه من لندن الى طرفكم بطريق اسطنبول العراق وان شاء
الله نجتمع بكم عن قريب هذا ما لزم وليبلغ سلامنا الولد المحروس والجماعه كلهم
الاولاد عبد الله واد عيج وسعادة المستشار وعبد الله بوحيرب وانتم السلام ودمتم
حرر في ٢ ربيع ٢ ١٣٢٥

-انتهى الكتاب-

اللّهمَّ صلِّ على محمّد وآل محمّد الطّيّبين الطّاهرين